نحـــو عــــلم اجتمـــــاع تنــويـــري

Towards an enlightened sociology

الدراسـات والأبحـاث الإنسانية والسوسيولوجية

في مفهوم الفقر والنظريات السوسيولوجية المفسرة له

(رؤية تحليلية – سوسيولوجية)

حسام الدين فياض

باحث وأكاديمي سوري



- مقالات ودراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية
- حسام الدين فياض
- علم الاجتماع / المشــكلات الاجتماعية والنظريات الاجتماعية المعاصــرة (تطبيق عملي)
- فــي مفهــوم الفقــر والنظريــات السوســيولوجية المفســرة لــه (رؤيــة تحليلية – سوسيولوجية)
- نحو علم اجتماع تنويري – الدراسات والأبحاث الإنسانية والاجتماعية
- دراسة إلكترونية
- المجلد: 02 / العدد: 018
- ماردين 25 فبراير – شباط 2025

- Articles and Studies in the Humanities and Social Sciences
- HOSSAM ALDIN FAYAD
- Sociology / Social Problems and Contemporary Social Theories (Practical Application)
- The concept of poverty and the sociological theories that explain it (an analytical-sociological perspective)
- Towards an Enlightenment Sociology for Human and Sociological Studies and Research
- Electronic Study
- Volume: 02 / Issue: 018
- Mardin, February 25 2025

نحــو عـــلم اجتمـــاع تنــويــري

TOWARDS AN ENLIGHTENED SOCIOLOGY

للدراسـات والأبحـاث الإنسانية والسوسيولوجية

في مفهوم الفقر والنظريات السوسيولوجية المفسرة له

(رؤية تحليلية – سوسيولوجية)

The concept of poverty and the sociological theories that explain it

(an analytical-sociological perspective)

" الفقر ليس مجرد غياب المال أو محدودية الموارد، بل هو حالة مركبة تتداخل فيها البنى الاقتصادية مع البنى الاجتماعية، وتشكلها الممارسات الثقافية والرموز المشتركة في المجتمع. إنه يعكس عدم المساواة في فرص الوصول إلى المعرفة والتعليم، ويؤثر في الهوية الاجتماعية للأفراد، ويعيد إنتاج التفاوت بين الأجيال، بما يجعل الفقر ظاهرة فلسفية تعكس أسئلة العدالة والحرية، وسوسيولوجية تكشف ديناميكيات الاستبعاد والتفاعل بين الفعل والبنية، وثقافية تحددها الرموز، والعادات، والتمثلات الجماعية التي يحيط بها المجتمع " (الكاتب).

- المقدمة:

يعيش على **سطح كوكب الأرض** اليوم أكثر من **ثماني مليارات نسمة**، حسب إحصاءات عام 2024، حيث يقطن الدول النامية أكثر من 4.3 مليار شـــخص، يعيش منهم ما يقارب 3 مليارات تحت خط الفقر، المحدد بدولارين أميركيين يومياً، فيما يحصـــل نحو 1.2 مليار شخص على أقل من دولار واحد يومياً. **هذه الأرقام تعكس حجم التحدي الذي يفرضه الفقر على المجتمعات الحديثة، وتوضح مدى اتساع نطاق الحرمان الاقتصادي والاجتماعي حول العالم.**

في **جوهره**، يشير الفقر إلى **عدم قدرة الفرد على تلبية احتياجاته الأساسية من الغذاء والملبس، نتيجة قلة أو انعدام الموارد، وقد يمتد إلى العوز الشـديد عندما يفشـل الفرد في تأمين قوت يومه.** ومن هذا المنطلق، لا يعد الفقر مجرد مسـألة اقتصـادية، بل يمثل ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد تؤثر على التنمية الاقتصـادية والاجتماعية، وتشكل عائقاً رئيسياً أمام سياسات التخطيط وصنع القرار، كما تعد سبباً رئيسياً للعديد من المشكلات الاجتماعية مثل الجريمة، والحرمان التعليمي، والتفاوت الصحي.

اسـتناداً إلى ما سـبق، تهدف هذه الدراسـة **إلى تسـليط الضـوء على مشـكلة الفقر بكل أبعادها، مع تحليل الاتجاهات السـوسيولوجية المختلفة التي فسرتها**، من خلال مناقشة

مجموعة من العناصر المحورية التي توضح جذور الفقر وآثاره وآليات مواجهته، بما يتيح فهماً أعمق لهذه الظاهرة المعقدة ويضع أسساً لتصور الحلول العملية والاستراتيجيات المستقبلية.

أولاً– تعريف الفقر: الفقر في **اللغة هو الحاجة**، وهو مشتق من انفقار الظهر أي انكسار فقاره، فكأن الفقير مكسور الظهر من شدة حاجته والفقير الذي له ما يأكل، والمسكين من لا شيء له، فالفقير إذن هو المحتاج، أي الشخص الذي لا يملك ما يكفي لتغطية نصف احتياجاته الأساسية. كما يشير مصطلح " **الفقر**" إلى العوز والنقص في الخيرات والأشياء اللازمة للحياة. بذلك يعبر الفقر عن **حالة اجتماعية واقتصادية معقدة تتجاوز مجرد نقص الدخل المادي. هو حالة من الحرمان الشديد من الحقوق الأساسية للإنسان**، بما في ذلك الحق في الغذاء والماء والمسكن والصحة والتعليم والعمل **خلاصة القول** هو " **عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة** ". ومن الجدير بالذكر أن علم الاجتماع ينظر إلى **مصطلح الفقر نظرة نسبية**، نظراً لارتباطه بمستوى المعيشة الملائم في المجتمع وبتوزيع الثروة والتوقعات الاجتماعية. ويمكن لنا **تقسيم الفقر إلى أبعاد متعددة**، وهي كالآتي:

1- **الفقر المطلق:** هو حالة الحرمان من الاحتياجات الأساسية للحياة، مثل: **الغذاء، والماء، والمأوى، والملبس.** ويطلق عليه أيضاً **الفقر المدقع** هو حالة من الحرمان الشديد من الاحتياجات الأساسية للإنسان، بما في ذلك الغذاء والماء النظيف والمأوى والرعاية الصحية والتعليم. إنه حالة تعيق التنمية البشرية وتؤثر سلباً على حياة الملايين حول العالم. ويعرّف **البنك الدولي الفقر المدقع** على أنه العيش بأقل من (1.90) دولار أمريكي في اليوم. هذا الرقم يمثل الحد الأدنى اللازم لتغطية تكاليف الاحتياجات الأساسية للبقاء على قيد الحياة.

2- **الفقر النسبي:** يمثل الفقر النسبي أحد الأبعاد الهامة **لفهم الحرمان الاقتصادي والاجتماعي**، حيث يُقاس مقارنةً بمستوى المعيشة السائد في المجتمع الذي يعيش فيه الفرد أو الأسرة، وليس بالحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية فقط. بمعنى آخر، يشير الفقر النسبي إلى عدم قدرة الأفراد على تأمين مستوى المعيشة الذي يعتبر شائعاً أو مقبولاً في مجتمعهم، حتى وإن تمكنوا من تلبية الاحتياجات الأساسية من الغذاء والسكن والملبس.

يتسم الفقر النسبي بعدة خصائص مميزة. **أولاً**، قد يتمكن الأفراد من تأمين احتياجاتهم الأولية، مثل الطعام والملبس والمسكن، لكنهم يظلّون محرومين من الكماليات أو الوسائل

التي تســـهل حياتهم، مثل امتلاك ســـيارة خاصـــة أو الوصـــول إلى الخدمات الترفيهية والتعليمية الجيدة. **ثانياً**، يستطيع الأفراد الاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة، خاصة عند نمو اقتصاد بلدهم، إلا أن نصيبهم يظل أقل بكثير من الأفراد الأكثر ثراءً، مما يعزز التفاوت الاجتماعي ويُبقيهم ضمن حلقة الحرمان النسبي.

ثالثاً، يتأثر الفقر النســـبي بالبيئة الاقتصـــادية والاجتماعية المحيطة بالأفراد، ما يجعله متغيراً بين المجتمعات والدول المختلفة. فالفقر النسبي في دولة متقدمة قد يعني عدم القدرة على امتلاك سيارة أو منزل واسع، بينما قد يشير في دولة نامية إلى الحرمان من التعليم الأساســي أو الرعاية الصــحية. وهذا يختلف عن الفقر المطلق الذي يُعرف بالحرمان من الاحتياجات الأســاســية اللازمة للبقاء على قيد الحياة، ويكون متشــابهاً تقريباً في مختلف الدول.

وبذلك، **يوفر مفهوم الفقر النســـبي أداة تحليلية قوية لفهم التفاوت الاقتصـــادي والاجتماعي داخل المجتمع، ويبرز الحاجة إلى ســـياســـات تقلل الفوارق**، لا تركز فقط على القضاء على الفقر المطلق، بل على تحسين جودة الحياة وإتاحة الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتساوية لجميع الفئات.

3- **الفقر متعدد الأبعاد:** يُنظر إلى مفهوم الفقر المتعدد الأبعاد، ليشمل عدة عوامل ومؤشرات حياتية، تقيس مدى الرفاه الاجتماعي، المعيشي والاقتصادي، فهي تشمل، الصحة، السكن، مستوى الدخل، العمل، الأمن والأمان، الحرية الشخصية، التعليم، واستخدام الممتلكات، الأمر الذي يؤدي إلى توسيع دائرة الاستهداف، ويجعلها أكثر دقة، وعدالة في توزيع الموارد. بذلك يعتبر الفقر حالة من الحرمان في عدة أبعاد، بما في ذلك الصحة، والتعليم، والمعيشة، والمستوى المعيشي.

ثانياً- أسباب الفقر يمثل الفقر أحد أكثر الظواهر الاجتماعية والاقتصادية تعقيداً، إذ لا يقتصر على الحرمان المادي وحده، بل يشمل أيضاً الحرمان من الفرص التعليمية، الصحية، والاجتماعية التي تمكن الأفراد من تحقيق حياة كريمة. ويتسم الفقر بطبيعته التراكمية والمتعددة الأبعاد، فهو يتأثر بمجموعة واسعة من العوامل الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، التي تتداخل مع بعضها البعض لتحدد مستوى المعيشة وفرص التقدم للأفراد والجماعات.

بالإضافة إلى ذلك، يختلف سبب الفقر باختلاف المجتمعات والسياقات التاريخية والاقتصادية، ما يجعل فهمه وتحليله أمراً معقداً، لكنه ضروري لتصميم سياسات فعالة للحد من الظاهرة. ويمكن تلخيص أسباب الفقر الأساسية في مجموعة من **العوامل البنيوية**

والفرديـــة التي تتراوح بين التفـاوت في توزيع الثروة والفرص، والافتقـار إلى التعليم والتدريب، إلى الهشاشة الاقتصادية والسياسية، وصولاً إلى العوامل الثقافية والاجتماعية التي قد تعيق التكافؤ والمشاركة الفعالة في التنمية.

ومن هذا المنطلق، يشكل تحديد أسباب الفقر خطوة أولى وأساسية لفهم كيفية نشوء هذه الظاهرة واسـتدامتها، مما يمهد الطريق لتطوير سـياسـات واسـتراتيجيات متكاملة للقضــاء عليها أو الحد من آثارها السلبية على الأفراد والمجتمع ككل. وهي كالآتي:

1- **أســباب اقتصــادية:** مثل البطالة، وانخفاض الأجور، والتضــخم، وعدم المســاواة في توزيع الدخل. حيث تلعب **العوامل الاقتصــادية** دوراً كبيراً في زيادة شــدة الفقر، وهذا راجع إلى التباينات الكبيرة في توزيع الدخل بين الفقراء والأغنياء، وكذلك **ارتفاع الإنفاق في المدن على حســاب الريف مما أدى إلى تعميق فجوة الفقر**، ومن جهة أخرى يؤدي تدني الإنتاجية إلى بطء معدلات النمو وقلة الإنتاج وسـوء نوعيته، وعليه فإن نسـبة تشـغيل اليد العاملة تتناقص مما يؤدي بالضـرورة إلى ارتفاع معدلات البطالة والتي تمس الفئات الفقيرة وخاصة في المدن النامية الكبيرة.

2- **أســباب اجتماعية:** مثل التمييز، والوصـــم والاســـتبعاد الاجتماعي، ونقص التعليم، والهجرة القســـرية. حيث تلعب **العوامل الاجتماعية** دوراً بارزاً في التعميق من حدة الفقر،

حيث إن تدني الخدمات التعليمية يؤدي إلى انتشـــار الأمية في أوســاط الفقراء، وكذلك ضعف التدريب والتأهيل يقلل من الحصول على فرص العمل، وعليه تصبح الأسر الفقيرة غير قادرة على تلبية حاجاتها الأســاسـية بسـبب ضـعف الدخل، كما أن تدني الخدمات الصحية وضعف **شبكات الضمان الاجتماعي** يؤدي إلى سوء التغذية وانتشار الأمراض التي تفتك بهم وهذا ما يزيد الأســر الفقيرة أكثر فقراً ونقصــد به الفقر المدقع. **كما يؤدي النمو السكاني الهائل إلى زيادة عدد أفراد الأسرة مما يؤدي بالمقابل إلى ارتفاع نسبة الإعالة فيها، أي زيادة الأعباء على نفقات الأســرية بشــكل لا يتناســب مع دخلها الشــهري، فتصــبح غير قادرة على تلبية أدنى متطلبات المعيشــة لأفرادها مما يزيد من فقرها.**

3- **أسباب سياسية:** يعتبر **البعد السياسي من أبرز العوامل التي تؤثر في انتشار الفقر واســتمراره**، إذ يمكن النظر إلى الفقر ليس فقط كنتيجة اقتصــادية، بل كنتيجة لخلل في الأنظمة والمؤسسات السياسية التي تتحكم في توزيع الموارد وإدارة المجتمع. **فالاستبداد السـياسـي وسـوء الإدارة الحكومية يؤديان إلى ضـعف المؤسـسـات وفقدان الشـفافية والمســاءلة، ما يفتح المجال للفســاد المالي والإداري، ويحد من قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية وتحقيق العدالة الاجتماعية.**

كما تمثل **الحروب والنزاعات المسلحة** تجلياً صارخاً للأثر السياسي المدمر على الفقر، فهي لا تقتصر على تدمير البنية التحتية وتشريد الملايين من السكان فحسب، بل تؤدي إلى تفشي الأمراض، وانقطاع التعليم، وانهيار شبكة الأمان الاجتماعي، ما يزيد من تعميق دائرة الفقر ويجعل التعافي صعباً وطويل الأمد. وتشير **إحصاءات الأمم المتحدة** إلى أن النزاعات المسلحة خلال عام **2023** أدت إلى ارتفاع معدل الفقر ثلاث مرات، **وهو أعلى مستوى مسجل منذ الحرب العالمية الثانية، مما يعكس العلاقة الوطيدة بين سوء إدارة الدولة والفقر المستشري.**

علاوةً على ذلك، يظهر التحليل النظري أن **الفقر السياسي لا يقتصر أثره على الاقتصاد فحسب، بل يمتد إلى البعد الثقافي والاجتماعي**، حيث تضعف الثقة بين المواطنين والدولة، ويزيد استلاب المجتمعات من حقوقها في المشاركة واتخاذ القرار، مما يرسخ حلقة مفرغة من الحرمان والتهميش الاجتماعي. ومن هذا المنطلق، **يصبح الفقر السياسي ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد، تتطلب معالجة شاملة تشمل الإصلاح السياسي، تعزيز الحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفساد، وضمان الاستقرار الأمني والاجتماعي، لتحقيق تنمية مستدامة وعدالة اجتماعية فعالة.**

4- **أسباب بيئية:** مثل الكوارث الطبيعية، وتدهور الأراضي، ونقص المياه. حيث أدى التغير المناخي إلى التأثير على الزراعة والإنتاج الغذائي، مما يزيد من حدة الفقر. وفي هذا السياق صدر تقرير البنك الدولي حول " **كيفية حماية الفقراء من الكوارث الطبيعية** "، الذي يشير إلى أن حجم الخسائر المترتبة على الكوارث الطبيعية من فيضانات وأعاصير وزلازل وبراكين يناهز 520 مليار دولار، ما يؤدي إلى زيادة عدد الفقراء في العالم، وبصفة خاصة في الدول النامية، وبصورة أخص بين فقرائها الـ 26 مليوناً، ويشير التقرير إلى أنه إذا تم التحكم في الكوارث الطبيعية بصورة أسرع وأكفأ، فإنه يمكن توفير 100 مليار دولار في السنة تعود منفعتها إلى الحد من الفقر في العالم.

5- **أسباب تتعلق بانتشار الأوبئة:** تؤثر الأوبئة مثل جائحة **كوفيد-19 (كورونا)** على الاقتصادات وتزيد من معدلات الفقر. وبعد جائحة كورونا بدأ الاقتصاد العالمي في التعافي من الويلات الاقتصادية لهذه الجائحة، مع توقع تحقيق معدل نمو بنسبة 5.6% في عام 2021. لكن هذا التعافي متفاوت. **إذ تواجه البلدان الأفقر أزمة أعمق وأطول أمدا أدت إلى زيادة معدلات الفقر في العالم وعكس مسار الاتجاهات الأخيرة لتقليص عدم المساواة.** والنتيجة هي **أن تأثير جائحة كورونا هو الأكبر بالنسبة للفئات الأشد فقراً في العالم.** ففي عام 2021، انخفض متوسط دخل الأربعين في المائة الأشد فقراً من السكان في توزيع

الدخل العالمي بنسبة 6.7% عن توقعات ما قبل الجائحة، في حين انخفض متوسط دخل الأربعين في المائة الأشد ثراء من السكان بنسبة 2.8%. والسبب في هذا الاختلاف الكبير هو أن الأربعين في المائة الأشد فقراً من السكان لم يبدأوا في استعادة خسائر دخلهم، في حين استعاد الأربعين في المائة الأكثر ثراء ما تجاوز 45% من خسائر دخلهم الأولية. وبين عامي 2019 و2021، انخفض متوسط دخل الأربعين في المائة الأشد فقراً من السكان بنسبة 2.2%، في حين لم ينخفض متوسط دخل الأربعين في المائة الأعلى ثراء إلا بنسبة 0.5%.

وفي الختام، يمكن القول إن **الفقر يمثل ظاهرة متعددة الأبعاد تتشابك فيها الأسباب والنتائج**، بحيث يصبح الفقر عاملاً ومحصلة في آن واحد؛ فقلة الموارد، وضعف التعليم، والهشاشة السياسية، والانقسامات الاجتماعية جميعها تساهم في تعميق الفقر، وفي الوقت نفسه، يعيد الفقر إنتاج هذه الهشاشة ويزيدها سوءاً، كعجلة مستمرة تتطلب تدخلاً فاعلاً لكسر دائرة الانحدار. **وتظهر آثار الفقر بشكل جلي في المجتمعات الضعيفة والهشة، لا سيما بين الفئات المتضررة من اللجوء والنزوح، حيث تتكامل الضغوط الاقتصادية مع الفوضى الاجتماعية والسياسية، ما يؤدي إلى تفاقم العجز الفردي والمجتمعي، ويبرز الفقر كأحد أكبر التحديات التي تواجه التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.**

ثالثاً– آثار الفقر على الفرد والمجتمع: يعتبر الفقر **ظاهرة ذات تأثير سلبي** على أغلب الفئات الهشة اجتماعياً، ويمتد أثر الفقر على الفرد والمجتمع ليشكل عبئاً حقيقياً على الموارد والفرص المتاحة، وينعكس على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجتمعات. بذلك للفقر **آثار سلبية عميقة** على الأفراد والمجتمعات، وهي كالآتي:

أ– **التأثير على الصـــحة:** يمثل الفقر **عامل ضـــغط صـــحي مركزي** ينعكس على الأفراد والمجتمعات بعدة أبعاد. يرتبط الفقر بارتفاع معدلات الأمراض المزمنة والحادة، وســـوء التغذية، وانخفاض متوسط العمر المتوقع، إذ يجد الأفراد المحرومون أنفسهم عاجزين عن تلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء المتوازن والرعاية الصحية المناسبة. كما يؤدي نقص الوعي الصـــحي والثقافة الطبية في المجتمعات الفقيرة إلى انتشـــار الأوبئة والأمراض المعدية، إذ يفتقر الفقراء غالباً إلى المعلومات والمهارات اللازمة للوقاية والحماية.

إلى جانب ذلك، **يشـــكل ضـــعف القدرة المالية حاجزاً أمام الوصـــول إلى العلاج والاســتشــارات الطبية المتخصـصــة**، ما يجعل المرض والفقر متلازمين في دائرة مفرغة. فالفقر يقلل من فرص الفحص المبكر والعلاج المناســـب، مما يؤدي إلى تفاقم الحالات الصحية وزيادة العبء الاقتصادي والاجتماعي على الأسرة والمجتمع.

وبهذا، يظهر أن الفقر ليس مجرد حرمان اقتصـــــادي، بل ظاهرة صـــــحية واجتماعية متكاملة تؤثر على جودة الحياة وإمكانات التنمية البشرية، وتستدعي تدخلات شاملة تشمل تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية، رفع مستوى الثقافة الصحية، **وتوفير الدعم المالي والطبي للفئات الضعيفة، بهدف كسر الحلقة المفرغة بين الفقر وتدهور الصحة.**

ب- **التأثير على التعليم:** يمثل الفقر عائقاً أســـاســـياً أمام التعليم، إذ يؤدي إلى انخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس وارتفاع معدلات التســـرب المدرســـي بين الأطفال والمراهقين. **فالضـــغط الاقتصـــادي الذي يعيشـــه الأهل يجعلهم غالباً مضـــطرين لتقليل اهتمامهم بالتعليم، لصالح البحث عن مصادر دخل إضافية لضمان البقاء المالي للأسرة، مما يقلل من قدرة الأطفال على التركيز على الدراسة وتحقيق التقدم الأكاديمي.**

ويكون **الأطفال هم الأكثر تضرراً من هذه الديناميكية**، إذ يجبرون في كثير من الحالات على الانخراط في العمل المبكر للمسـاهمة في دخل الأسـرة، وغالباً ما تكون هذه الأعمال شـــاقة أو عالية المخاطر، مثل العمل في المهن اليدوية، أو الأعمال غير الرســـمية، أو الأعمال التي تعرضـهم للإصـابة أو الاسـتغلال. هذه الظاهرة لا تؤثر على مسـتوى التعليم الفردي فقط، بل تساهم في استمرار دائرة الجهل والفقر عبر الأجيال، إذ يحرم الأطفال من الحصول على المهارات والمعرفة اللازمة للارتقاء الاجتماعي والاقتصادي في المستقبل.

وبهذا، يظهر الفقر **كعامل معوق أساسي للتنمية البشرية**، حيث يمتد تأثيره ليشمل قدرة الأجيال القادمة على التعلم والابتكار، ويستدعي تدخلات شاملة تشمل الدعم المالي للأسر، برامج التعليم المجانية، والمناهج التي تراعي ظروف الفقراء، إلى جانب سياسات تهدف إلى حماية الأطفال من العمل المبكر وتمكينهم من الاستفادة الكاملة من حقهم في التعليم.

ج- **التأثير على التنمية:** يمثل الفقر عائقاً رئيسياً أمام التنمية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحد من قدرة الأفراد على المشاركة الفعالة في النشاط الاقتصادي ويحد من إنتاجيتهم، وهو ما ينعكس سلباً على نمو الاقتصاد الوطني. **فالأفراد الذين يعيشون في فقر غالباً ما يفتقرون إلى التعليم الجيد، والخبرة المهنية، والموارد اللازمة للاستثمار في مشاريع صغيرة أو متوسطة، مما يقلل من فرص الابتكار والإنتاج ويحد من تراكم رأس المال البشري والمادي.**

وعلى **الصعيد الاجتماعي**، يؤدي الفقر إلى تآكل النسيج الاجتماعي، إذ يتسبب الحرمان المستمر في زيادة التفاوتات الاجتماعية، وتعزيز الهامشية والفصل بين المجموعات داخل المجتمع. هذا التباعد الاجتماعي يعيق قدرة المجتمعات على التعاون والعمل الجماعي، ويضعف شبكات الدعم الاجتماعي التي تعتبر ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة.

كما يسهم الفقر في استمرار الدائرة المفرغة للفقر، حيث يؤدي الحرمان الاقتصادي إلى ضعف الصحة والتعليم والمهارات، مما يقلل من فرص الحصول على وظائف لائقة، وبالتالي يكرس الفقر على مدى الأجيال. وهذا التأثير المتكرر يعكس طبيعة الفقر كعقبة بنيوية أمام التنمية المستدامة، إذ لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي أو تطوير اجتماعي فعال دون معالجة الأسباب الجذرية للفقر وخلق فرص متكافئة لجميع الأفراد.

في هذا السياق، **يصبح من الواضح أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليست مجرد مسألة توزيع الموارد، بل تتطلب استراتيجيات شاملة لمعالجة الفقر، تشمل الاستثمار في التعليم، وتحسين الصحة، وتوسيع الفرص الاقتصادية، وتطوير البنية التحتية الاجتماعية، بهدف كسر دائرة الفقر وتحقيق نمو مستدام ومتوازن.**

د- **التأثير على الاستقرار الاجتماعي:** يزيد الفقر من خطر اندلاع الصراعات والعنف، حيث يمتد الأثر السلبي للفقر ليشمل تهديد حالة الأمن القومي في المجتمعات، **فشعور الحرمان المترافق مع الجهل والإحباط وغياب العدالة الاجتماعية يشكل بؤرة مناسبة لتوليد العنف على مختلف مستوياته الأسرية والمجتمعية.**

وتتجلى آثار الفقر في المجتمع من خلال مجموعة من الظواهر الاجتماعية الســـلبية التي تنبع من الحرمان وانعدام الفرص، وتتفاعل هذه الآثار لتفاقم دورة الفقر نفســـها، مما يجعلها قضية مركبة متعددة الأبعاد.

أحد أبرز هذه الآثار يتمثل في **التعنيف المنزلي**، حيث يتعرض الأطفال والنساء، كونهم الفئات الأكثر هشــاشــة، لســلوكيات عنيفة داخل الأســرة نتيجة الضــغوط الاقتصــادية والاجتماعية المتراكمة. هذا العنف لا يقتصر على الضرر الجسدي، بل يؤثر على التطور النفسي والاجتماعي للأفراد، ويكرس دائرة العنف داخل الأجيال القادمة.

كما يؤدي الفقر إلى **انتشــار الجريمة في المجتمع**، بما في ذلك الســرقة والنهب وغيرها من أشكال الانحراف الاجتماعي. فغياب الفرص الاقتصادية والتعليمية، إلى جانب ضعف الشــــبكات الاجتماعية والدعم المجتمعي، يدفع بعض الأفراد إلى الســــلوكيات الإجرامية كوســيلة للبقاء أو للحصــول على الموارد المادية الضــرورية، مما يعزز عدم الاســتقرار الاجتماعي.

وعلى نطاق أوســع، يســاهم الفقر في انتشــار **الاضــطرابات الســياســية والأمنية**، إذ قد تتحول الاحتجاجات العفوية أحياناً إلى أعمال تخريبية أو صــــدامات مع الســــلطات. هذا الأمر يعكس اســـتجابة المجتمع للفقر البنيوي والحرمان، ويكشـــف عن الترابط بين الفقر،

والانزعاج الاجتماعي، والعنف السياسي، ما يجعل معالجة الفقر مسألة ذات أبعاد متعددة تتطلب استراتيجيات شاملة تتجاوز التوزيع الاقتصادي إلى إعادة بناء النسيج الاجتماعي وتعزيز العدالة.

وبذلك، يظهر الفقر ليس فقط كمسألة اقتصادية، بل كعامل أساسي في **إنتاج العنف والتوتر الاجتماعي على المستويات الفردية والمؤسساتية**، ما يستدعي تبني سياسات شاملة تراعي الأبعاد النفسية، والاجتماعية، والسياسية للحرمان الاقتصادي.

رابعاً– مكافحة الفقر: لمكافحة الفقر، يجب علينا اتباع نهج شامل يركز على ما يلي:

1– **النمو الاقتصادي المستدام:** يمثل النمو الاقتصادي المستدام أحد الركائز الأساسية في مواجهة ظاهرة الفقر، **إذ لا يقتصر دوره على زيادة الإنتاج والدخل القومي فحسب، بل يشمل تحقيق التنمية بطريقة تراعي الموارد الطبيعية والبيئة للأجيال القادمة.** فالتنمية المستدامة تسعى إلى خلق توازن بين تلبية الاحتياجات الحالية للأفراد والمجتمعات، وضمان القدرة على توفير الموارد والخدمات الضرورية للأجيال المستقبلية، ما يجعلها أداة استراتيجية للقضاء على **الفقر البنيوي والمستمر.**

ومن الناحية **الاقتصادية**، يساهم النمو المستدام في خلق فرص عمل متنوعة، وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتنويع مصادر الدخل، بما يقلل الاعتماد على القطاعات التقليدية الضعيفة، **ويعزز القدرة الإنتاجية للمجتمع.** كما أنه **يوفر إمكانات أكبر للدولة والمجتمع المدني لتقديم خدمات تعليمية وصحية واجتماعية للفئات الأكثر ضعفاً، وهو ما يقلل من فجوات التفاوت الاجتماعي والاقتصادي ويعزز العدالة المجتمعية.**

أما على الصعيد **الاجتماعي والثقافي**، يسهم النمو المستدام في رفع مستوى الوعي والمعرفة لدى الأفراد حول أهمية المشاركة في التنمية، وخلق بيئة تشجع الابتكار وريادة الأعمال، مما يمكن الأفراد من الخروج من دائرة الفقر والاعتماد على الذات. كما **يعزز النمو المستدام قدرة المجتمعات على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والبيئية، ويضمن استقرارها على المدى الطويل**، بما يحقق تنمية شاملة ومستدامة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معاً.

2- **التوزيع العادل للثروة:** تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتوفير **شبكات أمان اجتماعي.** بمعنى أدق، **فمن واجب الدولة، ضمان التوزيع العادل للثروة في المجتمع، ويتحقق ذلك من خلال آليتين أساسيتين هما العمل والحاجة، فعلى أساس العمل الذي**

يبذله المواطن، ينال حصته من المال العام. ولذا تسعى الدولة في أن ينال العاملون لديها أو في القطاع الخاص أجوراً عادلة ومنصفة وكريمة، ما يحقق مبدأ العدالة الاجتماعية

3- **التعليم:** أي الاســـتثمار في التعليم الجيد للجميع، وتوفير فرص التعلم مدى الحياة، حيث **يســـهم التعليم في رفع مســـتوى الوعي والفهم حول أهمية التنمية المســـتدامة ومبادئها من خلال المناهج التعليمية.** وتقوم المناهج الدراســـية بتعزيز الوعي وتعليم قيم وسلوكيات وأساليب الحياة اللازمة من أجل تحقيق مستقبل مستدام. كما **يساهم التعليم في التنمية الاقتصـــادية بتأهيل الأفراد لســـوق العمل، وهذا يعمل على رفع الوعي بالعمل وزيادة فرص العمل لديهم.**

4- **الرعاية الصحية:** ضمان الحصول على الرعاية الصحية الأساسية للجميع. **حيث لا يتمكن الكثير من الفقراء، بل نســبة كبيرة من الشــرائح الســكانية متوســطة الدخل من الحصـــول على الرعاية الصـــحية الضـــرورية في كثير من البلدان.** وتحاول المنظمات الدولية والجمعيات الخيرية مساعدة الدول والشرائح الاجتماعية الفقيرة على سد العجز في الخدمات الصـــحية الضـــرورية. **وتحث الاتفاقيات الدولية الحكومات على تقديم الرعاية الصـــحية وخصـــوصـــاً للشـــرائح الاجتماعية الأكثر احتياجاً وتعتبرها جزءاً من حقوق الإنسان.** وتلجأ الشرائح السكانية الأوفر حظاً والأعلى دخلاً للرعاية الصحية العامة بدرجة

أقل نظراً لقدرتها على توفير رعاية طبية بمواردها الذاتية. ولا تستهدف الرعاية الصحية الحكومية الشرائح السكانية الغنية ولا توفر ولا ينبغي أن توفر بعض الخدمات الصحية أو المرافقة للخدمات الصحية التي يطلبها السكان الأعلى دخلاً. **وهذا قد يفسر تراجع حماسة الشرائح السكانية مرتفعة الدخل والمؤثرة على صناعة القرار للإنفاق على الرعاية الطبية العامة.** ومن هذا المنطلق تكتسب الرعاية الصحية التي تستهدف الفقراء والشرائح السكانية الأخرى الضعيفة ومنخفضة الدخل أهمية قصوى في تحسين أوضاع هذه الشرائح.

5- **الحوكمة الرشيدة:** أي **مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية والمساءلة.** في حقيقة الأمر، لم يظهر الاعتراف العالمي التدريجي بالحاجة إلى الحوكمة الرشيدة إلا منذ التسعينيات وما بعدها. وعلى الرغم من وجود معاني مختلفة لمصطلح الحكومة الرشيدة، إلا أن المصطلح يرتبط بشكل عام بالأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر ضرورية لتحقيق التنمية. وبالتالي، فإن **(الحوكمة الرشيدة) هي العملية التي تدير بها المؤسسات العامة الشؤون العامة وتدير الموارد العامة بطريقة تعزز سيادة القانون وإعمال حقوق الإنسان (الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية).**

تلعب **الحوكمة الرشيدة** دوراً محورياً في **مواجهة الفقر والقضاء على أسبابه البنيوية.** فهي ترتكز على مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية، ما يضمن توجيه الموارد

العامة بشكل فعال نحو الفئات الأكثر حاجة، ويحد من مظاهر الفساد وسوء الإدارة التي قد تعمق التفاوت الاجتماعي. من خلال وضع سياسات واضحة وشاملة، تستطيع الدولة أن تخلق بيئة مواتية للاستثمار والتنمية الاقتصادية المستدامة، بما يوفر فرص عمل مستمرة ويعزز القدرة الشرائية للأفراد.

إضافةً إلى ذلك، تتيح الحوكمة الرشيدة **إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية صنع القرار**، مما يزيد من فعالية البرامج التنموية ويضمن ملاءمتها للاحتياجات الفعلية للفئات المهمشة. فهي لا تقتصر على إدارة الموارد فحسب، بل تشمل أيضاً تعزيز حقوق الأفراد في التعليم والصحة والخدمات الأساسية، مما يسهم في رفع مستوى المعيشة وتقليل معدلات الفقر.

كما تعزز الحوكمة الرشيدة **الثقة بين المواطنين والدولة، وهو عنصر أساسي لاستدامة التنمية، حيث يشجع الأفراد على المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية،** ويخلق شعوراً بالمسؤولية الجماعية تجاه تحسين الظروف المعيشية. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن الحوكمة الرشيدة ليست مجرد إطار إداري أو قانوني، بل هي آلية استراتيجية لتمكين المجتمعات، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وكسر دائرة الفقر الموروثة بين الأجيال.

خلاصة القول، تعتبر مشكلة الفقر ظاهرة متعددة الأوجه لا يمكن فهم الفقر بشكل كامل من خلال التركيز على بعد واحد فقط. ومكافحة الفقر تتطلب جهوداً مشـــتركة حيث يجب على الحكومات ومؤسـسـات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأفراد العمل معاً لمكافحة الفقر المجتمعي. أي إن **الفقر مشـــكلة معقدة** تتطلب حلولاً شـــاملة ومتعددة الأبعاد. من خلال العمل الجماعي والالتزام السياسي، يمكننا **بناء مستقبل أكثر عدالة ورخاء للجميع.**

خامساً- تفسير النظريات السوسيولوجية المعاصرة لمشكلة الفقر: في هذا السياق سنحاول الاعتماد على **مجموعة من مقولات النظريات الحديثة والمعاصرة لفهم وتحليل وتفسير مشكلة الفقر،** وهي كالآتي:

أولاً- النظرية الماركسية: تعتبر **الماركسية نظرة نقدية للرأسمالية،** حيث تقدم تحليلاً عميقاً لأسباب الفقر وتداعياته. وترى الماركسية **أن الفقر ليس حالة فردية أو نتيجة لخلل في شخصية الفرد، بل هو نتيجة مباشرة للبناء الاقتصادي، والاجتماعي، للمجتمع الرأسمالي.** بذلك ترفض هذه النظرية اعتبار مشكلة الفقر ناتجة عن طبيعة إنسانية وتنتقد بشدة أصحاب هذا الاتجاه وخاصة **الاتجاه المالتوسي** وتضع هذه الظاهرة في سياقها التاريخي منتقدة في الوقت ذاته أطروحات الاقتصاد السياسي الذي أُسس على الإيديولوجية المبنية على احترام وتقديس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، حيث يرى ماركس أن الوضع الأمثل للنظام

الرأسمالي يقتضي وجود طبقتين طبقة مالكة لوسائل الإنتاج (غنية) وطبقة غير مالكة لوسائل الإنتاج (فقيرة)، **كما يقتضي وجود جيش احتياطي من العمال العاطلين للتحكم في المطالب وأشكال التفاوض بين الطبقتين الأمر الذي ينتج عنه طبقة عريضة فقيرة وطبقة قليلة مالكة لكل وسائل الإنتاج.**

1- **رؤية النظرية الماركسية لمشكلة الفقر:** تُرجع الماركسية أسباب الفقر إلى مجموعة من العوامل البنيوية العميقة التي تنشأ من طبيعة النظام الرأسمالي وعلاقاته الطبقية، **مؤكدة أن الفقر ليس نتيجة نقص فردي أو قصور في الجهود الشخصية، بل نتاج الصراعات الاجتماعية والاقتصادية المترابطة ضمن البناء الطبقي للمجتمع.**

تتمثل أبرز هذه الأسباب في **الاستغلال الطبقي**، إذ يرى ماركس أن " **تاريخ المجتمعات الإنسانية ليس إلا صراعاً طبقياً** "، حيث ينقسم المجتمع الرأسمالي إلى طبقتين رئيسيتين: **البرجوازية، مالكي وسـائل الإنتاج، والبروليتاريا، الطبقة العاملة.** يتمثل الاسـتغلال في سـيطرة البرجوازية على فائض القيمة الذي ينتجه العمال، ما يؤدي إلى تراكم الثروة في أيدي قلة، وزيادة الفقر بين الجماهير، في عملية مسـتمرة لإعادة إنتاج التفاوت الطبقي وتأبيد الهيمنة الاقتصادية.

يرتبط بذلك بشكل مباشر **مبدأ الملكية الخاصة بوسائل الإنتاج**، الذي تعتبره الماركسية جوهر المشكلة. فالملكية الخاصة تمنح فئة صغيرة من الأفراد القدرة على السيطرة على الاقتصاد وتوجيهه لخدمة مصالحهم الخاصة، **بما يعمق عدم المساواة ويكرس الفقر بين الطبقات الشعبية، إذ يتحكم أصحاب الملكية في الموارد والفرص الاقتصادية، ويحددون من يحقق الثراء ومن يبقى في دائرة الحرمان.**

كما تلقي **الماركسية الضوء على الأزمات الدورية للرأسمالية**، التي تنتج عن التناقضات الداخلية للنظام، مثل الفجوة المتزايدة بين الإنتاج والاستهلاك. هذه الأزمات تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وتقليص الأجور، مما يزيد من حدة الفقر ويؤكد الطبيعة المتقلبة وغير المستقرة للنظام الاقتصادي الرأسمالي، حيث يتحمل عبء هذه الأزمات غالباً العمال والفقراء، بينما تحمي المؤسسات الرأسمالية مصالح النخبة.

إضافةً إلى ذلك، تلعب الإيديولوجية البرجوازية دوراً مركزياً في الحفاظ على النظام الاجتماعي القائم. فهذه الإيديولوجية تعمل على تحميل الفقراء مسؤولية فقرهم، وتبرر التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، مما يساعد على تثبيت الهيمنة الرأسمالية ومنع الثورة أو المطالبة بتغيير جذري. فهي تكرس الرأي العام لصالح الطبقة الحاكمة، وتحول الانقسام

الطبقي إلى واقع ينظر إليه على أنه طبيعي أو محتوم، بدلاً من كونه نتيجة علاقات استغلالية يمكن تغييرها.

وبهذا، تقدم الماركسية قراءة **مترابطة ومعمقة للفقر**، تركز على البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام الرأسمالي، وتربط بين الاستغلال، والملكية، والأزمات الاقتصادية، والإيديولوجيا، لتوضح أن الفقر ليس مجرد حالة ظرفية، بل نتيجة حتمية للتناقضات الداخلية للنظام الطبقي، مما يفتح الطريق لفهم الفقر كظاهرة اجتماعية مترابطة تتطلب تحليل العلاقة بين القوة الاقتصادية، والسلطة، والصراع الاجتماعي.

2- **حلول الماركسية للقضاء على مشكلة الفقر:** تقدم الماركسية تصوراً متكاملاً لحلول مشكلة الفقر، ينبع من تحليلها العميق للعلاقات الطبقية وطبيعة النظام الرأسمالي، مؤكدة أن الفقر ليس مجرد مشكلة اقتصادية ظرفية، بل نتيجة لهيمنة الطبقات الحاكمة على وسائل الإنتاج واستمرار الاستغلال الطبقي. ولذلك، فإن **مواجهة الفقر تتطلب تغييرات بنيوية جذرية تؤسس لعلاقات اقتصادية واجتماعية جديدة تقوم على العدالة والمساواة.**

في هذا الإطار، تعتبر **الثورة الاشتراكية** الحل الجذري والأساسي، إذ تسعى إلى القضاء على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتفكيك النظام الطبقي الذي يكرس الاستغلال والحرمان. فالثورة، من منظور الماركسية، لا تهدف فقط إلى تغيير شكل السلطة

الاقتصادية، بل تؤسس مجتمعاً اشتراكياً يرتكز على الملكية الجماعية، حيث تصبح الثروة والموارد في متناول الجميع، ويختفي التحكم الفردي أو الجماعي المحدود بالاقتصــاد الذي يخلق الفوارق الاجتماعية.

وعلى نحو متصل، يشكل **إلغاء الاستغلال الطبقي** ركيزة رئيسية **لأي مشروع ماركسي لمكافحة الفقر.** فالتوجه نحو مجتمع خالٍ من الطبقات الاجتماعية يعني توزيع الثروة بشـــكل عادل بين جميع أفراد المجتمع، وإلغاء التفاوت الاقتصـــادي الذي يولد الحرمان الاجتماعي. في هذا الســياق، يُنظر إلى الفقراء ليس كضــحايا متلقين للمســاعدات، بل كأفراد مشاركين في عملية الإنتاج والاستفادة من نتائجها بشكل متساوٍ، بما يعزز العدالة الاجتماعية ويكسر دائرة الفقر المستمرة.

كما تلعب **الدولة الاشــتراكية** دوراً محورياً في ضــمان تحقيق هذه الأهداف، من خلال التخطيط الاقتصـادي المركزي، وتنظيم توزيع الثروة، وتوفير الاحتياجات الأساسية لجميع المواطنين، مثل التعليم والرعاية الصحية والسكن. فالدولة، وفق الماركسية، لا تقتصر على وظيفة الحماية أو التنظيم، بل تصبح أداة لتحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وإزالة العقبات التي تحول دون وصول الفقراء إلى الموارد والخدمات الأساسية، مما يمكنهم من المشاركة الفاعلة في المجتمع.

وبهذا، تقدم الماركسـية رؤية متكاملة لمكافحة الفقر، **تجمع بين التغيير الثوري البنيوي، وإلغاء الاسـتغلال الطبقي**، ودور الدولة كضـامن للعدالة والمسـاواة، لتؤسـس مجتمعاً يكون فيه الفقر ليس مجرد تحدٍ، بل ظاهرة يمكن القضاء عليها جذرياً عبر إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بطريقة عادلة ومستدامة.

3- تقييم وجهة نظر الماركسية لمشكلة الفقر (رؤية نقدية): يمثل تقييم وجهة نظر الماركسية لمشكلة الفقر محاولة لفهم مدى عمق التحليل الماركسي وإسهاماته، مع إبراز القيود التي تواجه تطبيق هذه الرؤية على أرض الواقع.

تتجلى **نقاط القوة في قدرة الماركســـية** على تقديم تحليل معمق لأســـباب الفقر، حيث تربط بين التفاوت الطبقي والاسـتغلال الاقتصـادي والفروق في ملكية وسـائل الإنتاج، مما يوفر **فهماً شـاملاً للطبيعة البنيوية للحرمان الاجتماعي في النظام الرأسـمالي**. كما أثرت هذه الرؤية بشـكل كبير على الحركات الاجتماعية والسـياسـية عالمياً، إذ شـكلت أسـاسـاً للأفكار الثورية والمبادرات الرامية لتحقيق العدالة الاجتماعية ومناهضة الاستغلال.

إضــافةً إلى ذلك، **دعت الماركسـية إلى بناء مجتمع أكثر عدالة ومسـاواة، من خلال الانتقال إلى المجتمع الاشـــتراكي أو الشـــيوعي الذي يهدف إلى توزيع الثروة بشـــكل**

متكافئ وإلغاء الفوارق الطبقية، وهو ما يضـــعها ضـــمن النظريات الطموحة في إعادة إنتاج المجتمع على أسس عادلة.

ومع ذلك، تتعرض الماركسية **لانتقادات على عدة مستويات.** فقد وُجه لها انتقاد التبسيط المفرط للعلاقات الاقتصـادية والاجتماعية، إذ تقلل أحياناً من تعقيدات الصـراعات الداخلية والثقافية والسـياسـية التي تؤثر في الفقر، مكتفية بالتركيز على الصـراع الطبقي فقط. كما أظهرت التجارب الاشـــتراكية العملية قيوداً كبيرة في تحقيق العدالة الاجتماعية الموعودة، حيث شهدت بعض الدول محاولات لتطبيق الأفكار الماركسية فشلاً في القضاء على الفقر أو منع تركيز السلطة والثروة.

كما يثار جدل حول **إمكانية قيام الثورة البروليتارية كفاعل تاريخي** قادر على تغيير النظام الرأسـمالي وإنهاء الفقر، خاصـة في المجتمعات الحديثة المعقدة التي تتداخل فيها العوامل الاقتصـادية، والسـياسـية، والثقافية، مما يجعل تنفيذ هذه الثورة أمراً صـعباً ويثير أسئلة حول جدوى الحل الثوري الماركسي المطلق.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن **الماركسية تقدم إطاراً نظرياً متيناً لتحليل الفقر كظاهرة بنيوية واجتماعية، مع مسـاهمة كبيرة في الفكر السـياسـي والاجتماعي، لكنها تبقى**

محدودة في قدرة تطبيق حلولها بشـــكل عملي، مما يســـتدعي دمج رؤيتها مع مقاربات أخرى تأخذ في الاعتبار التعقيدات الاقتصادية والسياسية والثقافية للواقع المعاصر.

في الختام، قدمت الماركسية رؤية نقدية عميقة لمشكلة الفقر، من خلال تسلط الضوء على أسبابها الجذرية القائمة في **قلب الواقع الاجتماعي أي إنها ليس مشكلة لأسباب خارجة عن إرادة الإنسان.** وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إليها، **إلا أنها لا تزال تشكل إطاراً نظرياً هاماً لفهم التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في وقتنا المعاصر.**

ثانياً- النظرية البنائية الوظيفية: ترتكز نظرية البنائية الوظيفية على فكرة **التكامل بين الأجزاء في كل واحد، والاعتماد المتبادل بين العناصر المختلفة للمجتمع،** بذلك **فإن التغيير في أحد الأجزاء من شأنه أن يحدث تغيرات في الأجزاء الأخرى.** يرى أصحاب هذه النظرية أن **البناء الاجتماعي هو عبارة عن نسق كلي مترابط ومتماسك، وهو بدوره مكون من مجموعة أنساق جزئية تربطها علاقات متبادلة، ولكل من هذه الأنساق دور ووظيفة يقوم بها، وأن حدوث أي خلل يصيب أداء أي عضو في النسق يؤدي ذلك إلى حدوث خلل في باقي الأنساق وفي البناء الكلي من حيث تركيبته الوظيفية.** فهي تفسر الظواهر الاجتماعية من خلال المؤسسات الاجتماعية، حيث إن تماسك وانسجام هذه المؤسسات فيما بينهما يحسن من أدائِها الوظيفي، وترى هذه النظرية أن كل نسق يقوم بدوره وعملياته الاجتماعية

على ضوء بنائه الداخلي الذي يوجد فيه، سواء كان بنية مادية أو بنية اجتماعية. وعلى عكس النظرية الماركسية التي تركز على مفهوم الصراع الطبقي في رؤيتها لمشكلة الفقر، **تذهب النظرية البنائية الوظيفية إلى أن المجتمع عبارة عن كائن حي متكامل، حيث تلعب كل جزء دوراً محدداً في الحفاظ على استقرار النظام الاجتماعي.**

1- تفسر النظرية البنائية الوظيفية لمشكلة الفقر: تقدم النظرية البنائية الوظيفية إطاراً تفسيرياً متميزاً لمشكلة الفقر، ينظر إليها ليس فقط كحالة فردية أو ظرف اجتماعي سلبي، بل كعنصر متكامل ضمن النظام الاجتماعي يساهم في الحفاظ على توازنه ووظائفه المختلفة. فالفقر، من منظور هذه النظرية، يمتلك أبعاداً متعددة تتعلق بدور الأفراد والمؤسسات في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وإعادة إنتاج القيم والمعايير التي تحدد موقع كل فرد داخل المجتمع.

يرى هذا الإطار الفقر **كوظيفة اجتماعية**، فهو ليس مجرد خلل أو انحراف، بل جزء من البناء العام للمجتمع يساهم في تنظيم العلاقات الاجتماعية وضمان استمرارية النظام. هذا التفســـــير يجعل الفقر ظاهرة متجذرة في الســـــياق الاجتماعي، إذ يمكّن النظام من أداء وظائفه الرمزية والاقتصادية من خلال توزيع الأدوار والمسؤوليات بين أفراده وفق مكانتهم.

وكما تعتقد هذه النظرية أن **الفقر يلعب دور حافز للعمل**، فهو يخلق حالة من المنافسة والدافعية بين الطبقات المختلفة. فوجود الفقراء يحفز الأغنياء على العمل بجد للحفاظ على مكتسباتهم وموقعهم الاجتماعي، وفي الوقت ذاته يدفع الفقراء للسعي نحو تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، مما يعزز من إنتاجية المجتمع ككل ويحفز الحركة الاقتصادية والاجتماعية ضمن النظام.

ويتيح **وجود الفقراء توفير الخدمات الاجتماعية**، حيث تنشأ الحاجة إلى مؤسسات تقدم الدعم والخدمات للفئات المحرومة، مثل المؤسسات الخيرية، والخدمات الصحية والاجتماعية، وبرامج الدعم الحكومي. **هذه المؤسسات لا تلبي الاحتياجات المادية للفقراء فحسب، بل تساهم أيضاً في تعزيز الاستقرار الاجتماعي من خلال تنظيم العلاقة بين الطبقات المختلفة وضمان استمرارية التكامل الوظيفي في المجتمع.**

بالإضافة إلى ذلك يساهم الفقر في تحديد الهوية الاجتماعية، إذ من خلال مقارنة أنفسهم بالفقراء، يشعر الأغنياء بقيمتهم ومكانتهم الاجتماعية. هذا التمييز الرمزي يعزز التدرج الاجتماعي ويحدد مواقع الأفراد داخل النظام الاجتماعي، كما يعكس الأدوار والقيم التي يلتزم بها كل فرد بحسب موقعه الطبقي.

وتشير هذه النظرية أيضاً إلى أن عدم التوازن في النظام الاجتماعي، مثل **الاضطرابات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية، يؤدي إلى زيادة الفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي.** فحين تتعرض البنية الاجتماعية لأزمات، تتعطل الوظائف التي كان الفقر يؤديها بشكل طبيعي، ما يؤدي إلى تفاقم الحرمان ويخلق حاجة إلى تدخلات مؤسسية إضافية لإعادة التوازن.

وأخيراً، توضح النظرية أن للفقراء **أدواراً اجتماعية محددة، فهم يؤدون وظائف محددة داخل النظام، سواء في تحفيز الإنتاج، أو دعم وجود مؤسسات الخدمة، أو إعادة إنتاج القيم والمعايير الاجتماعية.** فالفقر هنا ليس مجرد حالة سلبية، بل هو عنصر وظيفي يساهم في تكامل النظام الاجتماعي واستمراريته.

وبذلك، تقدم **النظرية البنائية الوظيفية** فهماً معقداً ومترابطاً للفقر، يجمع بين الوظائف الاقتصادية، والاجتماعية، والرمزية، مؤكدة أن الظاهرة ليست مجرد حرمان، بل جزء من النسيج الاجتماعي الذي يحدد الأدوار، ويحفز العمل، ويضمن استمرار النظام، مع التأكيد على أن أي خلل أو اضطراب في هذا النظام قد يؤدي إلى تفاقم الفقر وزيادة عدم الاستقرار، مما يجعل من فهم الفقر بوصفه وظيفة اجتماعية أمراً أساسياً لتصميم سياسات مجتمعية متوازنة ومستدامة.

2- **نقد النظرية البنائية الوظيفية:** يمثل **نقد النظرية البنائية الوظيفية** محاولة لفهم حدود هذا الإطار التحليلي في تفسير ظاهرة الفقر، وتسليط الضوء على نقاط الضعف المنهجية والإيديولوجية التي قد تحد من فعاليته في معالجة التفاوت الاجتماعي.

تشير **الانتقادات** إلى أن النظرية تميل إلى **تبرير الوضع القائم**، حيث تنتمي إيديولوجياً إلى التيارات المحافظة التي تركز على الحفاظ على استقرار النظام الاجتماعي دون السعي لإحداث تغييرات جوهرية. وفق هذا النقد، فإن النظرية ترى الفقر كجزء طبيعي من النظام الاجتماعي، وتبرر وجوده بوصفه ضرورياً لاستمرارية التوازن الاجتماعي، وهو ما يقلل من أهمية السعي لتقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، ويضعف مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية.

كما تتعرض النظرية لانتقادات بسبب **إغفال الصراع الطبقي**، فهي تركز على الوظائف والاستقرار وتغفل الصراعات الاجتماعية التي تحدد توزيع الموارد والثروة. الصراع بين الطبقات، وفق هذا النقد، يمثل عاملاً محورياً في إنتاج الفقر واستدامته، وتجاهله يجعل النظرية غير قادرة على تفسير الديناميات العميقة للحرمان الاجتماعي أو تقديم حلول فعالة لمعالجة عدم المساواة.

بالإضافة إلى ذلك ينتقد هذا الإطار **لتبسيطه أسباب حدوث الفقر في المجتمع**، حيث تقلل النظرية من أهمية العوامل الاقتصادية والسياسية المؤثرة في خلق الحرمان، مثل السياسات الحكومية غير العادلة، البناء الاقتصادي غير المتكافئ، أو الأزمات الاقتصادية. هذا التبسيط يعزز من الطابع المحافظة للنظرية ويجعلها غير قادرة على تقديم رؤية شاملة لمعالجة الفقر بفعالية، خاصة في المجتمعات التي تعاني من تفاوتات كبيرة في الثروة والسلطة.

وبذلك، **يكشف النقد** أن النظرية البنائية الوظيفية، **رغم قدرتها على توضيح الوظائف الاجتماعية للفقر ودوره في استقرار النظام الاجتماعي**، تظل **قدرتها محدودة في تفسير أسباب الفقر العميقة والتعامل مع التفاوتات البنيوية، مما يستدعي دمجها مع مقاربات صراعية أو سياسية واقتصادية لتقديم رؤية أكثر شمولية لمعالجة الفقر والعدالة الاجتماعية.**

خلاصة القول تقدم **النظرية البنائية الوظيفية تقدم نظرة مختلفة تماماً عن الماركسية لمشكلة الفقر**. بينما ترى الماركسية أن الفقر هو نتيجة للاستغلال والتفاوت الطبقي، بينما ترى النظرية البنائية الوظيفية أن الفقر هو جزء لا يتجزأ من النظام الاجتماعي وله وظائف معينة. ومن الملاحظ أن كلتا النظريتين تقدمان تفسيرات قيمة لمشكلة الفقر، ولكن

لكل منهما نقاط قوتها وضـــعفها. ولفهم أعمق لمشـــكلة الفقر، يجب علينا الأخذ بمقولات نظريات سوسيولوجية أخرى من أجل تحقيق التفسير التكاملي.

ثالثاً– النظرية التفاعلية الرمزية: على عكس النظريات البنيوية التي تركز على الأبنية الاجتماعية الكبرى، **تهتم هذه النظرية بدراسة التفاعلات اليومية بين الأفراد وكيفية بناء المعاني الاجتماعية من خلال هذه التفاعلات.**

1– رؤية منظور التفاعلية الرمزية لمشكلة الفقر: تقدم نظرية التفاعلية الرمزية رؤية معمقة لمشكلة الفقر، حيث تتجاوز النظرة الاقتصادية الضيقة لتضع الفقر في صميم التفاعلات الاجتماعية اليومية والعمليات الرمزية التي تعيد إنتاجه. **فالفقر، وفق هذا الإطار، ليس مجرد نقص في الدخل أو الموارد المادية، بل هو بناء اجتماعي يتشكل ويتطور عبر العلاقات والتفاعلات بين الأفراد والمؤسسات**، حيث تكتسب الكلمات والأفعال دلالات تحدد من يكون " **فقيراً** " وكيف **ينظر إليه في المجتمع.**

تتمثل ملامح هذا البناء في الفقر **كبناء اجتماعي**، عندما تبرز المعاني المرتبطة بالفقر مثل: " **الكســل** "، " **الفشــل** "، " **الحاجة** " بوصــفها نتائج للتفاعلات اليومية بين الأفراد، سـواء عبر الحوار المباشـر أو الإشـارات غير اللفظية. هذه المعاني لا تفرض من الخارج

فحسب، بل تصاغ وتتطور في سياق اجتماعي محدد، مما يخلق صورة متداخلة للفقر، تعكس مزيجاً من الواقع الاقتصادي والرموز الاجتماعية.

كما يلعب تأثير **التسميات والتصنيفات الاجتماعية** دوراً مركزياً في ترسيخ هوية الفقراء. فالتصنيف الاجتماعي للفرد " **كفقير** " لا يقتصر على وصف موضوعي، بل يحمل توقعات وسلوكيات اجتماعية متوقعة، تؤثر على كيفية تعامل الآخرين مع هذا الفرد، وعلى كيفية إدراكه لذاته ومكانته داخل المجتمع. هذه التسميات الرمزية يمكن أن تحدّ من حرية الفرد في إعادة تعريف وضعه الاجتماعي، وتُكرس الفجوة بينه وبين الفئات الأكثر نفوذاً.

بالإضافة إلى ذلك تؤثر **التفاعلات اليومية** بين الفقراء وغير الفقراء بشكل مباشر على إدراك الفرد لذاته وللعالم من حوله. **فالمعاملة التمييزية أو الوصم الاجتماعي قد تضعف احترام الذات لدى الفقراء، وتقلل من شعورهم بالقدرة على التغيير، وهو ما يزيد من صعوبة كسر دائرة الفقر.** التفاعل الرمزي هنا يتحول إلى آلية لإعادة إنتاج الفقر، إذ يعيد إنتاج المعايير الاجتماعية التي تحدد من هم المستحقون للتقدير ومن يُستبعدون.

وأخيراً، يوضح هذا المنظور **دور المؤسسات الاجتماعية** في ترسيخ وتشكيل المعاني المرتبطة بالفقر. المدارس ووسائل الإعلام والسلطات، عبر سياساتها، ورسائلها، وصورها

النمطية، تعيد إنتاج الفقر رمزياً، فترسخ صورة الفقراء بوصفهم فئات هامشية أو معوقة اجتماعياً. هذا التكرار المؤسسي يعمق الفجوات الاجتماعية ويجعل من الصعب دمج الفقراء بشكل كامل في المجتمع، حتى حين تتوفر لهم فرص اقتصادية.

وبذلك، يوضح **المنظور التفاعلي الرمزي** أن الفقر ليس مجرد حالة مادية، **بل عملية اجتماعية مستمرة، تُنتج وتُعاد إنتاجها من خلال التفاعلات اليومية، والتصنيفات الاجتماعية، ودور المؤسسات**، مما يستدعي مقاربات معالجة تراعي البُعد الرمزي والثقافي، إلى جانب البعد الاقتصادي، لتفكيك دائرة الفقر وإعادة دمج الفئات المحرومة في الحياة الاجتماعية.

2- آليات التعامل مع الفقر حسب نظرية التفاعلية الرمزية: تسعى نظرية التفاعلية الرمزية إلى **تقديم مقاربة عملية لمعالجة الفقر، ترتكز على إعادة بناء المعاني الاجتماعية والرمزية المرتبطة بالهوية والتفاعلات اليومية، بدلاً من الاقتصار على التدخلات الاقتصادية التقليدية.** ففي هذا الإطار، ينظر إلى الفقراء ليس فقط كأفراد يعانون من نقص الموارد، بل كفاعلين اجتماعيين قادرين على إعادة تعريف مواقعهم ضمن البنية الاجتماعية إذا ما توافرت لهم شروط التمكين والتفاعل الإيجابي.

تمثل **إعادة تعريف الهوية أهم آلية تعتمدها النظرية التفاعلية الرمزية** في تعاملها مع مشكلة الفقر، حيث يتم **تشجيع الفقراء على تبني فهم جديد لمكانتهم الذاتية والاجتماعية**، بعيداً عن **الصور النمطية السلبية المرتبطة بالفقر**. هذه العملية تنطوي على تغيير المعاني التي يحملها المجتمع عن الفقر، وتحويل النظرة إلى الذات من شعور بالعجز أو النقص إلى إدراك للقدرات والمهارات الفردية، مما يعزز الثقة بالنفس ويتيح للفرد فرصاً أوسع للاندماج والمشاركة.

كما تركز النظرية على **تغيير طبيعة التفاعلات بين الفقراء وغير الفقراء**، عبر تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل، وتقليل التمييز والوصم الاجتماعي. **فالتفاعلات اليومية ليست محايدة، بل هي ساحة لإنتاج المعاني الرمزية التي يمكن أن تثبت أو تفكك حالة الفقر. وعليه، فإن تحسين جودة هذه التفاعلات يسهم في بناء شبكات دعم اجتماعي فعالة، ويقلل من العوائق الرمزية التي تحد من فرص الفقراء في المشاركة المجتمعية والاقتصادية.**

وأخيراً توضح هذه النظرية أهمية **تمكين الفقراء من خلال تزويدهم بالمعرفة والمهارات والأدوات اللازمة للمشاركة الفاعلة في المجتمع، واتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية ومستقبلهم الاجتماعي والاقتصادي**. فالتمكين هنا لا يقتصر على الموارد المادية،

بل يشـــمل تعزيز الوعي بحقوقهم، وبقدرتهم على التغيير، وهو ما يعزز قدرتهم على استغلال الفرص المتاحة وتحويلها إلى مكاسب عملية.

بذلك، ترى **نظرية التفاعلية الرمزية أن معالجة الفقر تتطلب مقاربة متعددة الأبعاد تنحصـــر في إعادة تعريف الهوية، وتحســـين التفاعلات الرمزية، وتمكين الفقراء من المشـــاركة الفعالة.** هذه الآليات تعمل معاً على تفكيك الصـــور النمطية، وتقوية القدرة الذاتية للفقراء، وفتح المجال أمام إدماجهم الكامل في المجتمع، بما يقطع دورة الفقر ويعزز التغيير الاجتماعي المستدام.

3- تقييم وجهة نظر التفاعلية الرمزية لمشـــكلة الفقر: يمثل تقييم وجهة نظر التفاعلية الرمزية لمشـكلة الفقر **محاولة لفهم نقاط القوة والقيود المرتبطة بهذا الإطار النظري، بما يتيح استخلاص ما يمكن أن يقدمه من إسهامات عملية وفكرية في معالجة الفقر.**

فيما يخص **نقاط القوة**، تتميز النظرية بتركيزها على البعد الإنســـاني للفقر، إذ لا تكتفي بالنظر إلى الفقر كمؤشر اقتصادي، بل تعطي أولوية للتفاعلات الاجتماعية والرمزية التي تشـــكل المعاني والهويات المرتبطة بالفقير. من خلال هذا التركيز، تكشـــف النظرية عن الدور الحاســـم للتفاعلات اليومية، والتصـــنيفات الاجتماعية، والمعاني الرمزية في إعادة إنتاج الفقر أو تفكيكه، مما يفتح آفاقاً لفهم الفقر بوصفه ظاهرة متشابكة بين الواقع المادي

والرمزي. كما تقدم النظرية رؤى قيمة حول كيفية تمكين الفقراء وتغيير النظرة الاجتماعية السـائدة تجاههم، من خلال إعادة تعريف الهوية، وتحسـين طبيعة التفاعلات اليومية، وتعزيز الوعي بالقدرات الذاتية للفقراء، وهو ما يجعل تدخلاتها أكثر حساسـية للجانب الإنساني والاجتماعي للفقر.

أما **نقاط الضـعف**، فتتمثل في أن النظرية **قد تقلل من أهمية العوامل الاقتصـادية والسياسية التي تسهم بشكل مباشر في خلق الفقر واستدامته، مثل توزيع الثروة، وبنية السـوق، والسـياسـات الحكومية غير المتكافئة. التركيز المكثف على المعاني الرمزية والتفاعلات اليومية قد يغفل الدور المركزي للبنية الاقتصـادية والسـياسـية في إنتاج الحرمان، مما قد يحد من القدرة على تقديم حلول شاملة**. بالإضافة إلى ذلك، قد يصعب تطبيق الحلول العملية التي تقترحها النظرية في الواقع، خصـوصـاً في المجتمعات التي تشهد تفاوتات كبيرة في الثروة والسلطة، حيث تكون **البنى الاجتماعية والاقتصادية** معقدة ومتجذرة، مما يقلل من فاعلية إعادة تعريف الهوية أو تحسـين التفاعلات الاجتماعية وحدها دون تدابير بنيوية موازية.

وعليه، يكشـف هذا التقييم عن قيمة النظرية التفاعلية الرمزية في إبراز البعد الرمزي والإنسـاني للفقر، مع ضـرورة ملاحظة حدودها عند التعامل مع العوامل الاقتصـادية

والســـياســـية. **إذ يمكن النظر إليها كأداة تحليلية قوية لفهم كيفية إنتاج الفقر اجتماعياً ورمزياً، لكنها تحتاج إلى تكامل مع مقاربات بنيوية وسياساتية لتكون فعالة في معالجة الفقر على أرض الواقع.**

خلاصة القول، تقدم لنا النظرية التفاعلية الرمزية نظرة فريدة لمشكلة الفقر، حيث تركز على البناء الاجتماعي للمعاني والهويات المرتبطة بالفقر. **وهذه النظرية تشجع على إعادة التفكير في كيفية التعامل مع الفقر، وذلك من خلال تغيير النظرة الاجتماعية للفقراء وتمكينهم من المشاركة الفعالة في المجتمع.**

رابعاً– نظرية التبادل الاجتماعي: تعتبر هذه نظرية ذات **بُعد اجتماعي نفسـي** تسعى إلى **فهم التفاعلات الاجتماعية** على أنها عبارة عن **تبادلات بين الأفراد والمجموعات، حيث يسعى كل فرد إلى تحقيق أقصى قدر من المكافأة بأقل قدر من التكلفة.**

1– تفســـير نظرية التبادل الاجتماعي لمشـــكلة الفقر: في واقع الأمر، تقدم لنا نظرية التبادل الاجتماعي إطاراً تحليلياً مميزاً لفهم مشكلة الفقر، **إذ تنقل التركيز من مجرد النظر إلى الموارد الاقتصادية الفردية إلى شبكة العلاقات الاجتماعية التي ينخرط فيها الأفراد، وتوضـــح كيف يمكن للتفاعلات الرمزية والمادية أن تعيد إنتاج التفاوت الاجتماعي.**

فالفقر، وفق هذا التصـور، ليس حالة طبيعية أو حتمية، بل هو نتيجة لعدم توازن مسـتمر في علاقات التبادل بين الأفراد والمجتمع.

في هذا الإطار، **يشير عدم التوازن في التبادل إلى أن الأفراد الفقراء غالباً ما يقدمون موارد تفوق ما يحصـلون عليه، سـواء كانت مادية كالمال والخدمات، أو رمزية مثل الاحترام والاعتراف الاجتماعي.** هذا الخلل يعكس قدرة محدودة على اسـتثمار الموارد في علاقات متكافئة، ما يؤدي إلى تهميشـهم تدريجياً داخل الحقل الاجتماعي ويقوي حلقة الفقر. إذ يُفهم التبادل الاجتماعي ليس فقط كعملية مادية، بل كآلية لإنتاج القيمة والاعتراف داخل الشبكات الاجتماعية.

ومن جانب آخر، تبرز هذه النظرية **أهمية الموارد المتاحة للفرد في التبادلات الاجتماعية، حيث يفتقر الفقراء إلى القدرة على تقديم موارد يمكن أن تُترجم إلى مزايا أو فرص جديدة.** هذا النقص يضعف مركزهم التفاوضي ويحد من إمكانية الوصول إلى موارد إضـافية، **مما يكرس حالة الضـعف والاعتماد على الآخرين، ويجعلهم أكثر عرضـة للاستغلال أو الاستبعاد.**

كما تركز النظرية على **الشـبكات الاجتماعية بوصـفها بنية أسـاسـية لتوليد الموارد والدعم.** فالفقراء غالباً ما يمتلكون **شـبكات محدودة، ضـعيفة**، أو غير متكاملة، ما يقلل فرصهم في الحصول على المعلومات، والمساعدات، والفرص التعليمية والمهنية.

هذا **الضـعف البنيوي يعزز دورة الفقر**، إذ يحد من قدرة الأفراد على التفاعل الفعال داخل المجتمع وتحويل العلاقات إلى أدوات للترقي الاجتماعي.

وأخيراً، يشـير **مفهوم الوصـم الاجتماعي إلى أن الفقر يرتبط غالباً بانخفاض القيمة الاجتماعية للفرد في نظر الآخرين، مما يعيق بناء علاقات إيجابية ومستدامة. فالوصم يقلل من فرص الاعتراف والاندماج في التبادلات الاجتماعية، ويجعل الفقراء محاطين بعوائق رمزية تعقد مسار تحسين أوضاعهم، حتى في حال توفر الموارد الاقتصادية أو التعليمية جزئياً.**

وبهذا، تكشـف نظرية التبادل الاجتماعي عن طبيعة الفقر **كنتاج للتفاعلات الاجتماعية غير المتوازنة، حيث تتداخل العوامل المادية والرمزية في دائرة من الضـعف والاسـتبعاد،** مما يسـتدعي اسـتراتيجيات شـاملة لمعالجة الفقر تتجاوز الدعم الاقتصـادي المباشـر إلى تعزيز الشبكات الاجتماعية، وتمكين الموارد الرمزية، والحد من الوصم الاجتماعي.

2- آليات تكريس الفقر وفقاً لنظرية التبادل الاجتماعي: تفسر نظرية التبادل الاجتماعي آليات تكريس الفقر من خلال **فهم ديناميكية العلاقات الاجتماعية والموارد المتاحة للأفراد، مؤكدة أن الفقر ليس مجرد غياب للدخل، بل نتيجة لدوائر متشابكة من العوامل البنيوية والسلوكية التي تعيد إنتاجه بشكل مستمر.**

أول هذه الآليات تتمثل في **دائرة الفقر المفرغة**، إذ يشير أنصار النظرية إلى أن نقص الموارد لدى الأفراد الفقراء يحد من قدرتهم على الاستثمار في عناصر أساسية للارتقاء الاجتماعي، مثل **التعليم والتدريب واكتساب المهارات.** هذا النقص يؤدي بدوره إلى ضعف فرص الحصول على وظائف ذات دخل مرتفع، وهو ما يعيد إنتاج الفقر نفسه عبر الأجيال، في حلقة متواصلة تنحصر فيها الفئات المحرومة داخل شبكة من القيود الاجتماعية والاقتصادية. **فالفقر هنا ليس مجرد نتيجة لحظة واحدة، بل عملية مستمرة تتغذى على نفسها، حيث يضعف ضعف الموارد القدرة على تحسين الوضع، ويعزز الحاجة المستمرة للدعم الخارجي.**

أما الآلية الثانية ترتبط بما يمكن تسميته **القبول بالوضع الراهن**، حيث يميل بعض الأفراد الفقراء إلى تبني نظرة تشاؤمية أو واقعية حادة، يعتبرون فيها تغيير أوضاعهم أمراً صعباً أو مستحيلاً. هذا القبول النفسي والاجتماعي يقلل من الدافع للتحرك، أو البحث عن

فرص بديلة، أو الانخراط في شبكات دعم فعالة، مما يثبت الحالة الاقتصادية والاجتماعية ويضـعف إمكانيات الخروج من دائرة الفقر. ومن منظور التبادل الاجتماعي، يصـبح هذا القبول جزءاً من التوازن غير المتكافئ في العلاقات الاجتماعية، إذ يقود الفقراء إلى تقديم موارد محدودة مقابل عوائد أقل، بما يعزز الاستبعاد ويكرس التفاوت.

وعليه، تكشـف هذه النظرية عن أن **الفقر يعاد إنتاجه ليس فقط من خلال قيود الموارد الاقتصـادية، بل أيضـاً عبر القيود النفسـية والاجتماعية**، التي تحد من قدرة الأفراد على المشـاركة الفعالة في التبادلات الاجتماعية، وتضـعهم في حلقة مسـتمرة من الحرمان والوصـم، مما يسـتدعي اسـتراتيجيات معالجة شـاملة تُدمج بين دعم الموارد الاقتصـادية، وتمكين الأفراد، وتعزيز الشبكات الاجتماعية، وتحفيز الوعي بالمقدرة على التغيير.

3- **تقييم رؤية نظرية التبادل الاجتماعي لمشـكلة الفقر:** تعتبر نظرية التبادل الاجتماعي إطـاراً مهمـاً لفهم الفقر من خلال تحليل العلاقات اليومية بين الأفراد، وكيفية تأثير هذه التفاعلات على حياتهم الاقتصـادية والاجتماعية. من بين **نقاط القوة لهذه النظريـة،** تركيزها على التفاعلات الاجتماعية الدقيقة، حيث توضـح كيف يمكن للعلاقات اليومية، سـواء كانت متبادلة أو غير متوازنة، أن تسـهم في تعزيز فرص الأفراد أو تقليلها في الحصول على الموارد والدعم الاجتماعي، وبالتالي التأثير على مستوى الفقر.

إضافةً إلى ذلك، توفر النظرية **أداة تحليلية قوية لفهم الدوافع وراء السلوك الاجتماعي للأفراد**، ومدى قدرتهم على استثمار الشبكات الاجتماعية المتاحة لتحقيق منافع اقتصادية واجتماعية، ما يجعلها مفيدة في دراسة الظواهر المرتبطة بالحرمان والفقر النسبي.

بالمقابل، تواجه النظرية بعض **نقاط الضعف الجوهرية**. فهي غالباً ما تتهم **بتبسيط العلاقات الاجتماعية المعقدة**، وإغفال دور العوامل البنيوية والسياسية التي تحدد توزيع الموارد والفرص، مثل **السياسات الاقتصادية أو البنى الطبقية**، مما يحد من قدرتها على تفسير الفقر البنيوي. كما تركز النظرية بشكل كبير على الجانب العقلاني في التبادلات الاجتماعية، متجاهلة الدور الحيوي للعواطف والروابط الوثيقة بين الأفراد، والتي قد تؤثر على سلوكهم الاجتماعي والاقتصادي. وأخيراً، **قد لا تكون هذه النظرية كافية لشرح جميع أشكال الفقر، خاصة الفقر البنيوي والموروث عبر الأجيال، الناتج عن عدم المساواة في توزيع الثروة والسلطة، والذي يتطلب تحليلات أكثر شمولية تجمع بين البناء الاجتماعي والمظاهر الثقافية والسياسات العامة.**

بناءً على ذلك، يمكن القول إن نظرية التبادل الاجتماعي تظل إطاراً **تحليلياً قيماً لفهم الفقر على مستوى التفاعلات اليومية والعلاقات الاجتماعية الفردية**، لكنها تحتاج إلى

تكامل مع نظريات أخرى تأخذ في الاعتبار البنى الاجتماعية، والسياسات الاقتصادية، والبعد الثقافي لضمان فهم شامل للظاهرة وتقديم حلول عملية قابلة للتطبيق.

خلاصة القول، تقدم نظرية التبادل الاجتماعي منظوراً مفيداً لفهم مشكلة الفقر، حيث تربط بين الفقر والتفاعلات الاجتماعية التي يدخل فيها الأفراد. ومع ذلك، يجب أن يتم استخدام هذه النظرية جنباً إلى جنب مع نظريات أخرى للإحاطة بمشكلة الفقر من كافة الجوانب.

خامساً- نظرية التشكيل البنائي: تقدم نظرية **التشكيل البنائي لأنتوني جيدنز** رؤية متكاملة للواقع الاجتماعي، **حيث تتفاعل البنى الاجتماعية مع أفعال الأفراد، وتؤثر فيها وتتأثر بها في الوقت نفسه.**

1- تفسير نظرية التشكيل البنائي لمشكلة الفقر: تحاول نظرية " **التشكيل البنائي** " إيجاد إطاراً تفسيرياً مركباً لفهم مشكلة الفقر، يقوم على **تجاوز الثنائية التقليدية بين البنية والفعل، عبر التأكيد على علاقتهما الجدلية المتبادلة.** ففي هذا المنظور، لا يختزل الفقر في كونه نتيجة حتمية لبنى اجتماعية صلبة، ولا يفسر فقط من خلال اختيارات فردية معزولة، بل يفهم بوصفه نتاجاً لتفاعل مستمر بين الشروط البنيوية وممارسات الفاعلين الاجتماعيين، حيث تنتج هذه العلاقة واقع الفقر وتعيد إنتاجه في الآن ذاته.

في هذا السياق، تبرز **فكرة التفاعل بين البنية والفعل** كمدخل أساسي لفهم الظاهرة، إذ تتجسد البنى الاجتماعية (كالنظام الاقتصادي، والسياسات العمومية، والمنظومات القيمية) في الممارسات اليومية للأفراد، الذين لا يتلقون هذه الشروط بشكل سلبي، بل يتفاعلون معها بطرق متعددة، تتراوح بين التكيف والمقاومة. **فالفقراء، وفق هذا التصور، ليسوا مجرد ضحايا، بل فاعلون يمتلكون هامشاً من القدرة على المناورة داخل القيود المفروضة عليهم، وهو ما يمنح التحليل بعداً ديناميا يتجاوز النظرات الحتمية.**

غير أن هذه **الدينامية** لا تعني بالضرورة التحرر من القيود، إذ **تؤكد النظرية أن البنى التي تنتج الفقر تعاد صياغتها باستمرار من خلال الأفعال ذاتها التي يقوم بها الأفراد.** فالممارسات اليومية (كالبحث عن فرص عمل محدودة، أو الاعتماد على أنظمة الدعم الاجتماعي) قد تسهم، من حيث لا تقصد، في إعادة إنتاج الشروط التي تبقي على التفاوت الاجتماعي قائماً. وبهذا، يتحول الفعل الفردي إلى عنصر مزدوج، فهو في الآن ذاته استجابة للواقع وآلية لإدامته.

ومع ذلك، **لا تنفي نظرية التشكيل البنائي إمكانية التغيير**، بل تضعها في صلب تحليلها، من خلال التأكيد على أن البنى الاجتماعية، رغم قوتها، ليست نهائية أو مغلقة، **بل قابلة لإعادة التشكيل عبر الفعل الجماعي والتنظيم الاجتماعي. فحين ينتقل الأفراد**

من مستوى التكيف الفردي إلى مستوى الفعل الجماعي (كالاحتجاج، أو المشاركة السياسية، أو بناء شبكات تضامن) تتسع إمكانات التأثير في البنى وإعادة صياغتها بما يحدّ من إنتاج الفقر.

وفي هذا الإطار، يكتسب **الوعي والمعرفة موقعاً مركزياً**، إذ يشكلان الشرط الضروري لتحويل الفعل من مجرد استجابة تلقائية إلى ممارسة نقدية قادرة على التغيير. **فحين يدرك الأفراد جذور أوضاعهم الاجتماعية، ويتملكون وعياً بحقوقهم ومواقعهم داخل بنية القوة، يصبحون أكثر قدرة على مساءلة الواقع القائم وتحدي آلياته.** ومن ثم، **فإن المعرفة لا تعد مجرد أداة تفسير، بل وسيلة تحرر تمكن الفاعلين من إعادة تشكيل شروط وجودهم.**

وعليه، يكشف هذا المنظور عن **فهم للفقر بوصفه ظاهرة متحركة، تتشكل داخل شبكة من التفاعلات بين البنية والفعل**، حيث تتداخل آليات الإكراه مع إمكانات التغيير، مما يفتح أفقاً نظرياً وعملياً لإعادة التفكير في سبل معالجته على نحو يتجاوز الاختزال الاقتصادي نحو مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والرمزية للفعل الإنساني.

2- **ملامح مميزة لنظرية جيدنز في فهم الفقر:** تحدد ملامح نظرية جيدنز في فهم الفقر ضمن إطار تحليلي يتجاوز الاختزال الاقتصادي، **ليضع الظاهرة في قلب العلاقة الجدلية بين الفعل الإنساني والبنى الاجتماعية.** فالفقر، وفق هذا التصور، لا يفهم كحالة ساكنة أو معطى مفروض بشكل مطلق، بل كنتاج ديناميكي لتفاعل مستمر بين الأفراد والأنساق التي ينخرطون فيها، حيث يمتلك الفاعلون الاجتماعيون قدرة ولو نسبية على التأثير في الشروط التي تحكم حياتهم.

في هذا السياق، تبرز أولوية " **الفعل** " كمدخل **أساسي لفهم كيفية إنتاج الفقر وإعادة إنتاجه.** فالأفراد ليسوا مجرد كائنات خاضعة للبُنى، بل فاعلون يمتلكون قدرة على المبادرة واتخاذ القرار، حتى ضمن حدود القيود المفروضة عليهم. ومن هنا، **فإن الممارسات اليومية، سواء كانت فردية أو جماعية، تسهم في إعادة تشكيل الواقع الاجتماعي، بما في ذلك أنماط التفاوت والحرمان. هذه الرؤية تعيد الاعتبار للإنسان كعنصر فاعل، لا كمجرد ضحية لبُنى اقتصادية جامدة.**

إلى جانب ذلك، تؤكد النظرية على الدور الحاسم للمعرفة والوعي في تمكين الأفراد من تجاوز أوضاعهم الهشة. **فالمعرفة، في منظور جيدنز، ليست مجرد تراكم معلوماتي، بل هي وعي انعكاسي يمكن الأفراد من فهم شروط وجودهم، وتقييم أفعالهم،** وإعادة توجيهها

بما يخدم مصالحهم. وبهذا المعنى، يصبح الوعي أداة لتحرير الفعل من الانصياع غير الواعي للبنى، ووسيلة لفتح إمكانات جديدة للتغيير.

وامتداداً لهذا الطرح، ترفض هذه النظرية النظر إلى الفقر **كقدر اجتماعي ثابت**، مؤكدة طابعه القابل للتحول. فالبنى الاجتماعية، رغم ما تفرضه من قيود، ليست مغلقة أو نهائية، بل تخضع بدورها لإعادة الإنتاج والتغيير عبر الممارسة الاجتماعية. ومن ثم، **فإن الفقر يمكن أن يتراجع أو يتفاقم تبعاً لتحولات السياسات والمؤسسات وأنماط الفعل الاجتماعي، مما يفتح المجال أمام استراتيجيات تدخلية تستند إلى تمكين الأفراد وتعزيز قدراتهم على الفعل الواعي.**

وعليه، فإن مقاربة جيدنز للفقر تكشف عن أفق نظري يتسم بالدينامية، حيث يتداخل الفعل مع البنية في علاقة تأثير متبادل، مما يجعل من فهم الفقر مدخلاً لإعادة التفكير في إمكانات التغيير الاجتماعي، لا مجرد توصيف لحالة من الحرمان.

3- مقارنة نظرية التشكيل البنائي بنظريات أخرى أهمها:

أ- **النظريات البنيوية الوظيفية:** تختلف نظرية جيدنز عن هذه النظريات في أنها تعطي أهمية أكبر لدور الفعل الفردي والتغيير الاجتماعي.

ب- **النظرية التفاعلية الرمزية:** تتشابه نظرية جيدنز مع النظرية التفاعلية في التركيز على التفاعلات الاجتماعية، ولكنها تختلف في أنها تعطي أهمية أكبر للبنى الاجتماعية.

خلاصة القول، تقدم نظرية التشكيل البنائي عند جيدنز رؤية متكاملة لمشكلة الفقر، حيث تربط بين البنى الاجتماعية وأفعال الأفراد. هذه النظرية تشجع على التفكير في حلول مبتكرة لمشكلة الفقر، من خلال التركيز على تمكين الفقراء وتعزيز الوعي بحقوقهم.

سادساً- نظرية رأسمال الثقافي: يعتبر **رأسمال الثقافي** مفهوم أساسي في نظرية **بيير بورديو**، وهو يشير إلى مجموعة المعارف والمهارات والقيم التي يكتسبها الفرد من خلال **التنشئة الاجتماعية والتعليم**، والتي تؤهله للنجاح في المجتمع. ويرى بورديو أن هذا الرأسمال ليس مجرد معرفة نظرية، بل هو مجموعة من **السلوكيات والعادات** التي تحدد طريقة تفكير الفرد وتفاعله مع العالم من حوله.

1- العلاقة بين رأسمال الثقافي والفقر: تتأسس العلاقة بين " **رأسمال الثقافي** " و " **الفقر** "، في التصور السوسيولوجي النقدي، على تداخل عميق بين **العوامل الرمزية والمادية،** حيث لا يختزل الفقر في مجرد نقص في الموارد الاقتصادية، بل يفهم كحالة بنيوية مركبة تتشكل داخل شبكة من المحددات الثقافية والاجتماعية.

وفي هذا السـياق، يبين **بيير بورديو** أن غياب أو ضـعف الرأسـمال الثقافي يعد عاملاً حاسـماً في إنتاج الفقر واسـتدامته، من خلال آليات خفية تعيق اندماج الأفراد في الحقول الاجتماعية المهيمنة.

فمن جهة أولى، يتجلى ذلك في ظاهرة **الاسـتبعاد الاجتماعي**، حيث يواجه الأفراد الذين يفتقرون إلى رأسمال ثقافي كافٍ صعوبات بنيوية في الوصول إلى التعليم الجيد والوظائف ذات القيمة الاقتصـادية المرتفعة. ولا يرتبط هذا الحرمان فقط بعوائق مادية مباشـرة، بل أيضـاً بعجز ضـمني عن امتلاك الشـفرات الثقافية واللغوية التي تتيح لهم التفاعل بفعالية مع المؤسـسـات التعليمية وسـوق العمل. وهكذا، يتحول الاسـتبعاد إلى آلية لإعادة إنتاج الفقر، إذ يحاصـر الأفراد داخل دوائر مغلقة من التهميش، يصـعب اختراقها دون امتلاك أدوات رمزية ملائمة.

ومن جهة ثانية، يلفت **بورديو** إلى أن الفقر، بوصـفه حالة حرمان متعددة الأبعاد، قد يُفضـي إلى أشـكال من العنف والانحراف، ليس بوصـفها سـمات جوهرية لدى الأفراد، بل كنتيجة لشـروط اجتماعية ضـاغطة تقوض إمكانات الاندماج الإيجابي. **فحين يحرم الفرد من الاعتراف الاجتماعي ومن فرص تحقيق الذات، قد يلجأ إلى أنماط سـلوكية تعكس**

توتراً بنيوياً بين طموحاته وإمكاناته الفعلية، وهو ما يجعل العنف تعبيراً عن اختلال في التوازن الاجتماعي أكثر منه انحرافاً فردياً معزولاً.

من زاوية **تحليلية أعمق**، تبرز **آلية إعادة إنتاج الطبقات كأحد أهم مسارات ترسيخ العلاقة بين الرأسمال الثقافي والفقر**. إذ يؤكد بورديو أن هذا الرأسمال لا يوزع بشكل عادل، بل ينقل عبر الأجيال داخل العائلات، حيث يقوم الآباء الذين يمتلكون رصيداً ثقافياً مرتفعاً بتمريره إلى أبنائهم، سواء عبر التنشئة المبكرة أو من خلال إتاحة فرص تعليمية ونوعية أفضل. وبهذا، تتعزز الامتيازات الطبقية بشكل غير مباشر، في حين يستمر أبناء الفئات المحرومة في مواجهة قيود بنيوية تحد من حركتهم الاجتماعية، مما يؤدي إلى تكريس الفوارق وإعادة إنتاجها بصورة مستمرة.

وعليه، **فإن فهم الفقر من منظور الرأسمال الثقافي يكشف عن طبيعته المركبة، بوصفه نتاجاً لتفاعلات معقدة بين البنى الاجتماعية والموارد الرمزية، الأمر الذي يستدعي مقاربات تتجاوز الحلول الاقتصادية الضيقة نحو استراتيجيات شاملة تستهدف إعادة توزيع الفرص الثقافية، وتفكيك آليات الهيمنة التي تعيد إنتاج اللامساواة في المجتمع.**

2- آليات عمل رأســمال الثقافي: تتجلى آليات عمل " **رأســمال الثقافي** " في بنية معقدة من التفاعلات التي تربط بين الفرد والمجتمع، حيث لا يُختزل هذا الرأســـمال في مجرد امتلاك المعرفة أو الشـهادات، بل يتحدد أسـاسـاً من خلال أنماط التشـكل الداخلي للفرد وعلاقته بالحقول الاجتماعية التي يتحرك ضمنها.

وفي هذا السـياق، يبرز مفهوم " **الهابيتوس** " بوصـفه آلية مركزية تفسـر كيفية ترسـخ الرأسـمال الثقافي داخل الأفراد، إذ يشـير إلى منظومة من الاسـتعدادات الذهنية والذوقية والسلوكية التي تتشكل عبر مسار التنشئة الاجتماعية. هذه الاستعدادات لا تُكتسب بشكل واعٍ أو مباشر، بل تتسلل إلى وعي الفرد بصورة ضمنية، لتحدد طريقته في الإدراك والتقييم والتصـــرف. ومن هنا، فإن اختلاف الهابيتوس بين الطبقات الاجتماعية لا يعكس فقط تفاوتاً في أنماط العيش، بل ينتج أيضـــاً فروقاً عميقة في القدرة على التكيف مع متطلبات النجاح الاجتماعي، حيث يميل الأفراد المنتمون إلى طبقات مهيمنة إلى امتلاك هابيتوس يتناغم مع المعايير السائدة داخل المؤسسات التعليمية والثقافية، مما يمنحهم أفضلية غير مرئية في مسارات التفوق.

كما تتضـــح أهمية " **المجالات الاجتماعية** " كإطار بنيوي تتجســـد داخله ديناميات الرأســمال الثقافي. فالمجتمع، وفق هذا المنظور، ليس وحدة متجانســة، بل فضــاء متعدد

الحقول، مثل الحقل التعليمي أو الثقافي أو الاقتصادي، ولكل منها منطقه الخاص وقواعده التي تحدد ما يعد رأسمالاً ذا قيمة. وداخل كل مجال، يخضع الأفراد لصراعات رمزية حول الاعتراف والشرعية، حيث لا يكفي امتلاك الرأسمال الثقافي في حد ذاته، بل ينبغي أن يكون متوافقاً مع معايير الحقل المعني. **فنجاح الفرد في الحقل الأكاديمي، على سبيل المثال، يتطلب نوعاً من الرأسمال الثقافي المرتبط بالتحصيل المعرفي والقدرة على التعبير وفق أنماط معينة، بينما قد يتطلب النجاح في مجالات أخرى أشكالاً مختلفة من المهارات والرموز.**

وعليه، فإن **فهم آليات عمل رأسمال الثقافي** يقتضي النظر إليه كعملية ديناميكية تتداخل فيها البنى الداخلية للفرد مع الشروط الموضوعية للحقول الاجتماعية، حيث يتحدد مسار الأفراد من خلال درجة التوافق أو التنافر بين الهابيتوس ومتطلبات المجالات التي يسعون للاندماج فيها. ومن هنا، يظهر أن اللامساواة لا تنتج فقط من خلال التفاوت في الموارد المادية، بل أيضاً عبر هذه الآليات الدقيقة التي تعيد إنتاج الفوارق بشكل خفي، وتمنح الأفضلية لمن يمتلكون رأسمالاً ثقافياً يتماشى مع منطق الهيمنة السائد.

3- توظيف مفهوم رأسمال الثقافي في مكافحة الفقر: يعتبر توظيف مفهوم " **رأسمال الثقافي** " في مكافحة الفقر مدخلاً نظرياً وعملياً بالغ الأهمية، **إذ ينقل المقاربة من الاقتصار**

على المعالجة الاقتصادية المباشرة إلى تفكيك البنى الرمزية والمعرفية التي تعيد إنتاج التفاوت الاجتماعي. وفي هذا الإطار، يبرز **التعليم** بوصفه الحقل المركزي لإعادة توزيع هذا الرأسمال، ليس فقط من خلال إتاحة الوصول الكمي إلى المؤسسات التعليمية، بل عبر ضمان جودة المعرفة المُقدمة، **وتكافؤ الفرص** في اكتساب المهارات اللغوية والمعرفية والرمزية التي تمكن الأفراد من الاندماج الفعال في الحقول الاجتماعية المختلفة. فالتعليم، في هذا المعنى، لا يعمل كأداة للترقي الاجتماعي فحسب، بل كآلية لإعادة تشكيل الوعي وإعادة بناء الإمكانات الفردية ضمن شروط أكثر عدلاً.

إلى جانب ذلك، تتعزز أهمية **البرامج الثقافية** بوصـــفها فضـــاءات بديلة لإنتاج وتداول الرأسـمال الثقافي خارج الأطر الرسـمية. فهذه البرامج، حين تصـمم برؤية نقدية، يمكن أن تسهم في تنمية الحس النقدي، وتوسيع المدارك الرمزية، وتطوير القدرات الإبداعية للأفراد، مما يمكنهم من إعادة تعريف ذواتهم ومواقعهم داخل البنية الاجتماعية. ومن هنا، فإن **الاسـتثمار في الثقافة لا يقل أهمية عن الاسـتثمار في الاقتصـاد، بل يعتبر شرطاً مكملاً لإحداث تحول بنيوي مستدام.**

غير أن هذا المسار يظل محدود الأثر ما لم يقترن بمواجهة أشكال **التمييز البنيوي** التي تعيق التوزيع العادل للرأســـمال الثقافي. فالتمييز، ســـواء كان قائماً على العرق أو النوع

الاجتماعي أو الانتماء الطبقي، ينتج عوائق غير مرئية تحول دون تكافؤ الفرص، وتكرس احتكار بعض الفئات لمصـــــادر المعرفة والاعتراف. وعليه، فإن تفكيك هذه الأنســــاق التمييزية يعد خطوة أسـاسـية نحو تحقيق عدالة ثقافية تمكن الأفراد من تحويل مكتسـباتهم الرمزية إلى فرص واقعية.

وفي مســتوى أعمق، **تقتضـــي مكافحة الفقر** عبر هذا المنظور العمل على **تغيير البنى الاجتماعية ذاتها التي تعيد إنتاج اللامســـاواة**، بما في ذلك أنماط الهيمنة الرمزية وآليات الشـــرعنة الثقافية التي تضـــفي طابعاً طبيعياً على الفوارق الاجتماعية. فالفقر، في هذا السياق، لا يفهم كحالة مادية فحسب، بل كبنية معقدة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية مع المحددات الثقافية والرمزية. ومن ثم، فإن أي اســـتراتيجية فعالة لمكافحته ينبغي أن تستهدف إعادة توزيع الرأسمال الثقافي، وإعادة تشكيل الحقول الاجتماعية على نحو يتيح إمكانات أوسع للاندماج والمشاركة والاعتراف.

خلاصة القول، يرى **بيير بورديو** أن رأسمال الثقافي يلعب دوراً حاسماً في تحديد فرص الفرد في الحياة. فهو يرى أن الفقر ليس مجرد نقص في الدخل المادي، بل هو حالة اجتماعية معقدة تتأثر بالعديد من العوامل، بما في ذلك رأسمال الثقافي. من خلال فهم

العلاقة بين رأسمال الثقافي والفقر، يمكننا تطوير استراتيجيات أكثر فعالية لمكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

سابعاً– نظريات التحديث: هي مجموعة من النظريات الاجتماعية والاقتصادية التي **تحاول تفسير عملية التحول من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة.** هذه النظريات **تربط بين عملية التحديث والتطور الاقتصادي والاجتماعي، وتعتبر أن التحديث هو الحل الأمثل لمشكلة الفقر.**

1– الأساس المنطقي لنظريات التحديث: ترتكز نظريات التحديث على **فرضية أساسية مفادها أن المجتمعات التقليدية تواجه تحديات كبيرة في مجالات الفقر والجهل والمرض، نتيجة تمسكها بالعادات والتقاليد القديمة واعتمادها على أساليب الإنتاج الزراعي والحرفي البسيطة.** كما تعتقد هذه الفرضية أن البنى الاقتصادية والاجتماعية في هذه المجتمعات تقيد التطور وتحد من فرص تحسين مستوى المعيشة، إذ تفتقر إلى الوسائل التكنولوجية الحديثة، ونظم التعليم المتقدمة، والبنى التحتية الصحية الفعالة.

في المقابل، ترى نظريات التحديث أن المجتمعات الحديثة تتسم بالقدرة على الابتكار والتقدم بفضل التركيز على الصناعة والتكنولوجيا، وارتفاع مستويات الإنتاج، وتحسين توزيع الثروة، بما يتيح للأفراد فرصًا أكبر للوصول إلى التعليم والخدمات الصحية، ويعزز

التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية بشـــكل عام. ومن هذا المنطلق، **تعتبر عملية التحديث وســـيلة لتحويل المجتمعات من حالة الركود أو التبعية إلى حالة النمو والتنمية المســـتدامة، إذ يرتبط التقدم التكنولوجي والاقتصـــادي ارتباطاً وثيقاً بارتفاع مســـتوى المعيشة وتوسيع فرص المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية.**

وبذلك، يقدم الإطار النظري للتحديث تفســيراً يعتمد على **العلاقة المباشـــرة بين التغير الاجتماعي والاقتصـــادي** من جهة، وبين **تحســـين ظروف الحياة والتخلص من الفقر** من جهة أخرى، **مؤكداً أن التقدم الحضاري لا يتحقق إلا من خلال تحول البنى التقليدية إلى هياكل حديثة قادرة على اســـتيعاب الابتكار، وتنمية الموارد البشـــرية، وإرســـاء العدالة الاقتصادية والاجتماعية.**

2- العناصر الأساسية لعملية التحديث: قبل الخوض في العناصر الأساسية لعملية التحديث، تجدر الإشارة إلى أن التحديث ليس مجرد تغيير سطحي في البنية الاقتصادية أو السياسية للمجتمع، بل هو **عملية شاملة ومتعددة الأبعاد** تشمل الاقتصاد، والمجتمع، والسياسة، والثقافة. **ويعتمد التحديث على فكرة أن النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والسياسي مترابطان، وأن أي تغيير حقيقي في مستوى معيشة الأفراد لا يتحقق إلا من خلال تضافر هذه العناصر معاً.**

أ- التنمية الاقتصـــادية: تعتبر **التنمية الاقتصـــادية المحرك الرئيس لعملية التحديث**، إذ يُنظر إليها كوسـيلة أسـاسـية لتحسـين مسـتوى المعيشـة والحد من الفقر. ويحقق ذلك من خلال الاستثمار في الصناعة والتكنولوجيا، وتعزيز القدرة الإنتاجية، وتشجيع روح المبادرة والريادة بين الأفراد والمؤسـسـات. فالنمو الاقتصـادي المسـتدام يفتح آفاقاً جديدة للتوظيف، ويزيـد من الـدخـل القومي، ويعزز قـدرة المجتمعـات على تمويـل الخـدمـات الاجتمـاعيـة والتعليمية والصحية، بما يسهم في تحسين جودة الحياة.

ب- التغيير الاجتماعي: يشـــمل التغيير الاجتماعي **تحولات عميقة في القيم والمعتقدات والأعراف الاجتماعية، التي تحدد ســـلوكيات الأفراد وممارســـاتهم اليومية. ويتجلى هذا التحول في الانتقال من مجتمع زراعي تقليدي إلى مجتمع صـــــناعي حديث، وزيـادة مســـتوى التعليم والتدريب، وتعزيز فرص المشـــاركة الاجتماعية والاقتصـــادية لجميع الفئات.** كما يســـهم التغيير الاجتماعي في توســـيع مدارك الأفراد وتعزيز وعيهم بحقوقهم وواجباتهم، مما يســـهل عملية اســـتيعاب التكنولوجيا والابتكار، ويجعل المجتمع أكثر قدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

ج- التحديث السياسي: يتضمن التحديث السياسي بناء **مؤسسات ديمقراطية قوية قادرة على إدارة شـــؤون المجتمع بفعالية، وتقوية دور الدولة في التنمية الاقتصـــادية**

والاجتماعية، من خلال سـن سياسـات عادلة وتوفير البنية التحتية الأسـاسـية. ويسـهم التحديث السياسي في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وخلق بيئة مواتية للاستثمار والابتكار، وتمكين الأفراد من المشـاركة الفعالة في عملية صـنع القرار، بما يضـمن توزيع الموارد والفرص بشكل أكثر عدالة ويحد من مظاهر الفقر والتهميش.

3- رؤيـة نظريـات التحديث إلى الفقر: تؤكد نظريـات **التحديث أن الفقر لا يعد ظاهرة طبيعية أو حتمية، بل هو نتيجة تأخر المجتمعات في اعتماد أســاليب التنمية الحديثة،** سواء على صعيد الاقتصاد أو التعليم أو التكنولوجيا أو المؤسسات الاجتماعية.

وبناءً على هذا المنظور، يُنظر إلى الفقر على أنه نتاج نقص في **التحديث المجتمعي والبنية الاقتصــادية للمجتمع.** فتمســك المجتمعات بالعادات والتقاليد القديمة، واعتمادها على الإنتاج الزراعي البســيط والصــناعات الحرفية، يحد من فرص النمو ورفع مســتوى المعيشة، مما يؤدي إلى استمرار دائرة الحرمان والفقر بين الأفراد والأجيال.

من هذا المنطلق، **ترى هذه النظريات أن التنمية الاقتصــادية والاجتماعية المتكاملة تمثل الحل الأمثل للقضاء على الفقر.** فزيادة الإنتاجية من خلال الاستثمار في الصناعة والتكنولوجيا ورفع كفاءة الموارد البشـرية يخلق فرص عمل واسـعة ويحد من البطالة، بينما

يسهم تحسين مستوى المعيشة وتوسيع شبكة الخدمات الاجتماعية والصحية في توفير بيئة داعمة للنمو الفردي والاجتماعي.

علاوةً على ذلك، **تؤكد نظريات التحديث على أهمية التكامل بين التغيرات الاقتصـــادية والاجتماعية والســـياســـية، إذ لا يمكن لأي تحول اقتصــــادي أن يحقق أهدافه دون مصــاحبة تغييرات في القيم، والمعتقدات، والممارســات الاجتماعية، فضـــلاً عن تطوير المؤسسات السياسية والإدارية بما يضمن توزيعاً عادلاً للفرص والموارد.** وعليه، يصبح القضــاء على الفقر عملية شـاملة تتطلب تضــافر الســياســات الاقتصــادية، الإصــلاحات التعليمية، التقدم التكنولوجي، والتمكين الاجتماعي والســياســي للأفراد، بحيث تتغير البيئة الكلية التي يعيش فيها الناس، ما يؤدي إلى تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت بين الفئات المختلفة في المجتمع.

وبالتالي، **تقدم نظريات التحديث إطاراً تحليلياً واسعاً لفهم الفقر كظاهرة ديناميكية يمكن مواجهتها من خلال التخطيط الاستراتيجي الشامل، واعتبار التنمية عملية متكاملة تشمل الفرد والمجتمع والمؤسسات، وليس مجرد زيادة الدخل أو التوزيع الجزئي للثروة.**

4- انتقادات الموجهة لنظريات التحديث: على الرغم من الانتشار الواسع والشعبية الكبيرة التي حققتها نظريات التحديث في فهم عملية التنمية والفقر، **إلا أنها واجهت مجموعة من**

الانتقادات الجوهرية التي تتعلق بأســـاســـيات الفرضـــيات والممارســـات العملية لهذه النظريات، وهي كالآتي:

أولاً، **التبســـيط الزائد**، تتهم نظريات التحديث بتقديم رؤية مبســـطة للغاية لعملية التحول الاجتماعي والاقتصادي، إذ تميل إلى تصوير التحديث على أنه سلسلة خطية من الانتقال من التقليد إلى الحداثة، متجاهلة التعقيدات الثقافية والاجتماعية العميقة التي تواجهها الدول النامية. **فالتحديات المرتبطة بالعادات، والمعتقدات الدينية، والتقاليد المجتمعية، ليســـت مجرد عقبات ثانوية، بل هي عناصـــر محورية تؤثر على قدرة المجتمع على استيعاب التغيير وتطبيق سياسات التنمية.**

ثانياً، **إغفال التفاوت الاجتماعي**، حيث تميل هذه النظريات إلى التركيز على النمو الاقتصـــادي الكلي كمؤشـــر رئيس لنجاح عملية التحديث، **لكنها غالباً ما تغفل عن التمييزات والاختلافات في توزيع الثروة والفرص بين فئات المجتمع المختلفة. ونتيجة لذلك، قد يؤدي التركيز على الناتج القومي الإجمالي إلى استفادة النخب والطبقات العليا على حساب الفئات الأكثر هشاشة، ما يجعل الفقر مستمراً أو حتى متزايداً في بعض الشرائح الاجتماعية، رغم أن مؤشرات النمو الاقتصادي تبدو إيجابية.**

ثالثاً، **الاعتماد على النموذج الغربي،** تُتهم نظريات التحديث بمحاكاة التجربة الغربية في التنمية باعتبارها النموذج الأمثل، **متجاهلة الخصوصيات التاريخية والثقافية والاجتماعية لكل مجتمع.** وهذا الانطباع يخلق نوعاً من التحيز، إذ يفترض أن ما نجح في الغرب يمكن تطبيقه بنفس الشكل في الدول النامية، وهو افتراض غالباً ما يصطدم بالواقع المحلي ويحد من فعالية السياسات المقترحة.

بناءً على **هذه الانتقادات،** يظهر جلياً أن نظريات التحديث، رغم أهميتها في وضع أسس فكرية لفهم التنمية والفقر، تحتاج إلى إعادة نظر، بحيث يتم الاعتراف بتعقيدات المجتمعات النامية، وتوزيع الموارد بشكل عادل، ومراعاة خصوصية الثقافة المحلية، لضمان أن تكون عملية التحديث شاملة ومستدامة.

خلاصة القول، قدمت نظريات التحديث إطاراً لفهم عملية التنمية في الدول النامية، ولكنها تحتاج إلى تطوير وتعديل لتلائم الظروف المعاصرة. ويجب أن تأخذ هذه النظريات في الاعتبار التنوع الثقافي، والاجتماعي، والتحديات البيئية، والتفاوت في توزيع الثروة، وأن تسعى إلى **تحقيق تنمية مستدامة وشاملة.**

وفي الختام حاولنا من خلال **هذه الدراسة التحليلية – النقدية تقديم نظرة سوسيولوجية متكاملة حول تفسير مشكلة الفقر في المجتمعات المعاصرة،** إلا أن هذه المشكلة تعتبر

من **المشكلات المعقدة والشائكة** تختلف باختلاف المجتمعات من حيث الزمان والمكان، واختلاف المظاهر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فيها. **لذا هي بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود البحثية لفهمها وتفسيرها بهدف الحد من آثارها السلبية على الواقع الاجتماعي والإنساني مع مراعاة خصوصية الواقع المدروس.**

- المراجع المعتمدة:

- مروة منصور نصر قموح: **الفقر في العالم مع التركيز على مصر (دراسة تطبيقية)**، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، المجلد: 04، العدد:40، ديسمبر 2016.

- الأمم المتحدة (الاسكوا): **التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد**، الأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، بيروت، 2017.

- فيليب عطية: **أمراض الفقر (المشكلات الصحية في العالم الثالث)**، سلسلة عالم المعرفة، العدد: 161، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مايو، 1992.

- إيريك جنسن: **الفقر والتعليم (ماذل يفعل الفقر بمخ أطفالنا ؟ وماذا تفعل المدرسة لتصلح ما أفسده الفقر ؟)**، ترجمة: صفاء الأعسر، المركز القومي للترجمة، القاهرة، العدد: 2460، ط1، 2015.

- منية خالي عيسى: **سوسيولوجيا الفقر والهشاشة**، مجلة المعرفة، العدد:14، مارس 2024.

- عبد الهادي الفضلي: **مشكلة الفقر**، دار الزهراء، بيروت، ط4، 1977.

– فايز سارة: **الفقر في سورية (نحو تحول جذري في سياسة معالجة الفقر)**، تحرير: أسامة المنجد، مراجعة: عمار قحف، مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية، لندن، 2011.

– جوناثان هـ. تيرنر: **علم الاجتماع النظري – مقدمة موجزة لاثنتي عشرة نظرية اجتماعية**، ترجمة: موضي مطني الشمري، دار جامعة الملك سعود، ط1، 2019.

– إبراهيم عيسى عثمان: **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار الشروق، عمان، ط1، 2008.

– حسام الدين فياض: **نظرية التشكيل البنائي لدى أنتوني جيدنز (محاولة للتوفيق بين البنية والفعل في فهم المجتمع الإنساني)**، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث (مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية) مجلة علمية دولية محكمة، المجلد: 4، العدد7، يوليو 2020.

– إيان كريب: **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**، ترجمة: محمد حسين غلوم، مراجعة: محمد عصفور، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد:244، أبريل/ نيسان، 1999.

– حسام الدين فياض: **الإطار النظري في البحوث الاجتماعية؛ توظيف المقولات النظرية في تفسير الظواهر الاجتماعية (دراسة تحليلية – تطبيقية)**، مجلة ريحان للنشر العلمي، المجلد: 5، العدد: 46، سوريا، 2024، ص(128-218).

– حسام الدين فياض: **المدخل إلى علم الاجتماع (من مرحلة التأصيل إلى مرحلة التأسيس)**، مكتبة الأسرة العربية، إسطنبول، ط1، 2021.

– حسام الدين فياض: **وجهات نظر في نظريات علم الاجتماع المعاصر (دراسة تحليلية – نقدية)**، صحيفة الحوار المتمدن، العدد: 7395، 2022/10/08.
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=770798

– حسام الدين فياض: **تقنيات كتابة البحوث الاجتماعية "منهجية إعداد وتصميم خطة البحث من الألف إلى الياء"**، سلسلة نحو علم اجتماع تنويري، الكتاب: الخامس، الجزء: الأول، دار الأكاديمية الحديثة، أنقرة، ط1، 2023.

– رث والاس، ألسون وولف: **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع – تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية**، ترجمة: محمد عبد الكريم الحوراني، دار مجدلاوي، عمان، ط1 (العربية)، 2011–2012.

– سمير نعيم: **النظرية في علم الاجتماع (دراسة نقدية)**، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1985.

– طلعت إبراهيم لطفي، وكمال عبد الحميد الزيات: **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار غريب، القاهرة، ط1، 1999.

– عبد العزيز الغريب: **نظريات علم الاجتماع – تصنيفاتها، اتجاهاتها، وبعض نماذجها التطبيقية من النظرية الوضعية إلى ما بعد الحداثة**، دار الزهراء، الرياض، ط1، 2012.

– عبد الله شلبي: **علم الاجتماع الاتجاهات النظرية وأساليب البحث**، دار الشمس للطباعة، القاهرة، 2008.

– علي ليلة: **بناء النظرية الاجتماعية**، المكتبة المصرية، الإسكندرية، سلسلة النظريات الاجتماعية، الكتاب الأول، بدون تاريخ.

– فيليب جونز: **النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية**، ترجمة: محمد ياسر الخواجة، مصر العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2010.

– محمد عاطف غيث: **دراسات في تاريخ التفكير واتجاهات النظرية في علم الاجتماع**، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1975.

– مصطفى خلف عبد الجواد: **نظرية علم الاجتماع المعاصر**، دار المسيرة، عمان، ط2، 2011.

– ميل تشيرتون وآن براون: **علم الاجتماع النظرية والمنهج**، ترجمة: هناء الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، العدد: 2075، ط1، 2012.

– نيقولا تيماشيف: **نظرية علم الاجتماع (طبيعتها وتطورها)**، ترجمة: محمود عودة وآخرون، مراجعة: محمد عاطف غيث، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1978.

*** د. حسام الدين فياض/ الأستاذ المساعد في النظرية الاجتماعية المعاصرة/ قسم علم الاجتماع/ كلية الآداب في جامعة ماردين (تركيا).**

باحث وأكاديمي في العلوم الثقافية واللغويات واللسانيات الاجتماعية. له عدد من المؤلفات السوسيولوجية؛ (سلسلة نحو علم اجتماع تنويري)، بالإضافة إلى العديد من الأبحاث العلمية والمقالات الفكرية التي تجمع بين النظرية السوسيولوجية والفكر الاجتماعي والثقافي النقدي المعاصر.